مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية

اسم المقال: دور قانون ضريبة الدخل الأردني في الحد من التهرب الضريبي من وجهتي نظر مدققي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات وأعضاء جمعية خبراء ضريبة الدخل والمبيعات
اسم الكاتب: د. سناء مسوده، أ. هاني الخوالده
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1616
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 23:19 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

دور قانون ضريبة الدّخل الأردني في الحدّ من التهرّب الضريبي من وجهتي نظر مدققي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات وأعضاء جمعية خبراء ضريبة الدخل والمبيعات *

د. سناء مسوده **

أ. هاني الخوالده ***

* تاريخ التسليم: 1/ 10/ 2014م، تاريخ القبول: 29/ 12/ 2014م.

** أستاذ مشارك/ قسم المحاسبة/ جامعة جدارا/ اربد/ الأردن.

*** أمين لوازم/ مدرسة حي الزهراء/ مديرية تربية وتعليم عين الباشا/ عمان/ الأردن.

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور قانون ضريبة الدخل الأردني من وجهتيِّ نظر كلٍّ من مدققي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، وأعضاء جمعية خبراء ضريبة الدخل والمبيعات، في الحدِّ من التهرب الضريبي من خلال المتغيرات المستقلة الأربعة وهي: إجراءات معالجة الإقرار الضريبي، والحوافز والإعفاءات، والعقوبات والغرامات، والنسب الضريبية.

من أجل تحقيق أهداف الدراسة صُمِّمت استبانة معتمدة بدرجة أساسية على نصوص قانون ضريبة الدخل الأردني محور الدراسة، والتعليمات والأنظمة الصادرة ذات العلاقة، وتكون مجتمع الدراسة من فئتيْن هما: جميع الموظفين المفوضين بالتدقيق الضريبي (المدققين) في مديريات دائرة ضريبة الدخل والمبيعات جميعها، ومراكز خدمات الضريبة في مختلف محافظات المملكة الأردنية الهاشمية جميعها، أمَّا الفئة الثانية فتكونت من أعضاء جمعية خبراء ضريبة الدخل والمبيعات كافة في الأردن، اُستخدم اختبار (t) للعينة الواحدة، واختيار (t) لعينتيْن مستقلتيْن لاختبار فرضيات الدراسة. وبعد تحليل البيانات واختبار الفرضيات، توصلت الدراسة إلى أنَّ إجراءات معالجة الإقرار الضريبي، والحوافز والإعفاءات، لم تؤد دورًا في الحدِّ من التهرب الضريبي في الأردن من وجهتيِّ نظر أفراد العينتيْن، وبوسط حسابي للعينتيْن لم يتجاوز 3.20، في حين أدت كلٌّ من العقوبات والغرامات، والنسب الضريبية دورًا في الحدِّ من التهرب الضريبي في الأردن من وجهتيِّ نظر أفراد العينتيْن، وبوسط حسابي للعينتيْن تجاوز 3.50، أما أهم توصيات الدراسة فهي ضرورة إعادة النظر في شروط تقديم الإقرار الضريبي إلى دائرة ضريبة الدخل والمبيعات وإجراءاته، والاهتمام في منح المزيد من الحوافز والإعفاءات، وتفعيل عقوبة الحبس عمليًا.

الكلمات المفتاحيّة: ضريبة الدخل والمبيعات، التهرب الضريبي، إجراءات معالجة الإقرار الضريبي، الحوافز والإعفاءات، العقوبات والغرامات، النسب الضريبية.

The Role of the Income Tax Law of Jordan in Limiting Tax Evasion From Points View of the Auditors of Income & Sales Tax Department & Members of Experts Society of Income & Sales Tax

Abstract:

The aim of this study is to explain the role of Jordanian Income Tax Law to alleviate tax evasion from points of view of the auditors of Income & Sales Tax Department & the members of Income & Sales Tax Experts Association through four independent variables: procedures of processing tax statement form, the incentives and exemptions, the penalties and fines, and tax rates. In order to achieve the study objectives, a questionnaire was designed based essentially on the texts of the Jordanian Income Tax Law No. (28) , 2009 and the related instructions and regulations.

The study population consisted of: 1- All staff authorized to practice tax auditing (auditors) in all directorates of income & sales tax department, and all centers of tax services in the various governorates in Jordan. 2- All the experts of the income and sales tax in Jordan. The study used the t- test and the independent samples t- test to test and investigates hypotheses.

After analyzing the collected data the following are the results: the procedures of processing tax statement form, and the incentives and exemptions, did not have a role in limiting tax evasion in Jordan from both points of views, with arithmetic mean that didn't exceed 3.24, while the penalties and fines, and the tax rates have a role in limiting tax evasion in Jordan from the point of view of both exceed 3.33. I recommend the necessity to reconsider refocusing on the conditions and procedures of processing tax statement form, from the Income and Sales Tax Department, giving more incentives and exemptions to taxpayers, and the activation of the penalty of imprisonment.

Keywords: *income and sales tax, tax evasion, procedures of processing tax statement form, incentives and exemptions, penalties and fines, tax rates.*

مقدمة:

تعدُّ الضرائب مصدر التمويل الرئيسي لرفد وإمداد خزينة الدولة بالأموال التي تساعد وتساهم في تحقيق بعض وظائف الدولة تجاه مواطنيها من توفير بيئة ملائمة لهم من بنية تحتية، وتحقيق أهداف اجتماعية كتقليل فجوة الثروة بين أصحاب الدخول المرتفعة والمتدنية، وأهداف اقتصادية كتشجيع الصناعات المحلية وحمايتها من المنافسة الخارجية، وتوجيه الاستثمارات المحلية إلى بعض القطاعات المرغوب بها، وحلٍّ بعض المشكلات الاقتصادية كالتضخم والانكماش، وغيرها من الأهداف؛ لذا حفاظًا على هذه المصادر، وضمانًا لبقائها؛ تجتهد الدولة باستمرار في سنِّ القوانين والتشريعات الناظمة لمواردها وشؤونها كافة وتطويرها، وما يلزم ذلك من إجراءات وتعليمات بشكل عام والضرائب بشكل خاص؛ للحيلولة دون تهرّب الجمهور المستهدف من الضرائب.

إنَّ القوانين والتشريعات الضريبية تتقادم؛ وبالتالي يفترض الاستمرار في تعديلها كي تبقى ملائمة لظروف المكلف، وبما يضمن حمايتها من الاختراق، وسوء استغلال الفجوات الموجودة فيها، مما قد ينقص من مقدار الضريبة أو إلغائها؛ وذلك بمبرّرات مختلفة من اجتماعية، أخلاقية، وتشريعية، ودينية، وجزائية، وضريبية، واقتصادية، وغيرها (درغام والعمور، 2009).

لكل ما تقدم من ثغرات وفجوات واختراقات لهذه القوانين وغيرها، وما توصلت إليه الدراسات حول ظاهرة التهرب الضريبي في الأردن خاصةً، وبلدان أخرى عامةً من نتائج وتوصيات تدعو إلى تعديل القوانين ذات العلاقة للحدِّ من هذه الظاهرة (رحال، 2011) و (أبو سنينه، 2008) و (درغام والعمور، 2009) ؛ لذا يقع على عاتق الدولة لزامًا تطوير هذه القوانين باستمرار لمواجهة ما يستجد في هذا الميدان وغيره.لذا جاءت هذه الدراسة للتعرُّف إلى الدور الذي يؤديه قانون ضريبة الدخل الأردني في الحدِّ من التهرب الضريبي في الأردن، من خلال دراسة الدور الذي تؤديه كلٌّ من: إجراءات معالجة الإقرار الضريبي الذي يقدمه المكلف لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات بتاريخ محدد، ووفق النموذج المعتمد من قبلها، والنسب الضريبية المفروضة على المكلف الاعتباري، والعقوبات (الغرامات) الضريبية المفروضة على المكلف الاعتباري، والحوافز التشجيعية (الإعفاءات) الممنوحة للمكلف الاعتباري.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تتمثل مشكلة الدراسة في الشك الذي يراود الباحث حول فعالية قانون ضريبة الدخل الأردني في الحدِّ من التهرب الضريبي باعتباره قانوناً مؤقتاً حيث لم تحرز بعد نتائج تطبيقه أي تقدم في الحدِّ من التهرب الضريبي.وقد جاءت هذه الدراسة لمعرفة آراء عينتيِّ الدراسة من القائمين على تطبيق القانون المذكور في تقويم دوره في الحدِّ من التهرب الضريبي.ويمكن تشخيص جوانب مشكلة الدراسة من خلال طرح التساؤلات الآتية: (من وجهتيِّ نظر مدققي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات (المدققين) ، وأعضاء جمعية خبراء ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن (الخبراء) .

1. ما دور إجراءات معالجة الإقرار الضريبي في الحدِّ من التهرب الضريبي في الأردن؟
2. ما دور الحوافز التشجيعية (الإعفاءات) الضريبية في الحدِّ من التهرب الضريبي في الأردن؟
3. ما دور العقوبات (الغرامات) الضريبية في الحدِّ من التهرب الضريبي في الأردن؟
4. ما دور النسب الضريبية في الحدِّ من التهرب الضريبي في الأردن؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة للإجابة على أسئلة الدراسة من خلال:

1. التعرف إلى دور إجراءات معالجة الإقرار الضريبي في الحدِّ من التهرب الضريبي في الأردن.
2. التعرف إلى دور الحوافز التشجيعية (الإعفاءات) الضريبية في الحدِّ من التهرب الضريبي في الأردن.
3. التعرف إلى دور العقوبات (الغرامات) الضريبية في الحدِّ من التهرب الضريبي في الأردن.
4. التعرف إلى دور النسب الضريبية في الحدِّ من التهرب الضريبي في الأردن.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في أهم النقاط الآتية:

1. أهمية موضوع التهرب الضريبي حيث يمثّل مبالغَ ضخمةً جدًا تخسرها خزينة

الدولة؛ فحجم التهرب من ضريبة الدخل والأرباح في الأردن لعام 2013 بلغ نحو (200) مليون دينار، بينما حجم التهرب من ضريبة المبيعات بلغ نحو (495) مليون دينار) المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، 2014) .

2. إنَّ التهرب من دفع الضريبة يعدُّ إجحافًا بحق المكلفين الملتزمين ضريبيًّا، ويولّد لديهم شعورًا بالجور والتذمّر، وعدم إنصاف الدولة لهم؛ وقد يدفعهم ذلك إلى ألّلحاق بركب المتهرّبين إذا ما عوملوا معاملةً حسنةً، وقدّمت لهم شتى الحوافز والتعزيزات لاستدامة سلوكهم.

3. إن كثرة التعديلات على قانون ضريبة الدخل الأردني، وخاصةً إذا كانت (مؤقتةً) تؤدي إلى إرباك وعرقلة سير الأطراف ذات العلاقة؛ لذا لا بدّ من أن تكون التعديلات ناتجةً عن دراسة مستفيضة، ومخطّط لها بكفاءة وفاعليّة.

4. إفادة الأطراف ذات العلاقة بنتائج الدراسة، وخاصة (المشرِّع) الأردني، ودائرة ضريبة الدَّخل والمبيعات، والتي لم تتطرق إلى ملف التهرُّب الضريبي من خلال عمل دراسات حوله أو حول نسبة وجوده في القطاعات، وبشكل دوري، وعدم تفعيل ما هو واضح وصريح من مهمات وواجبات مديرية مكافحة التهرُّب الضريبي، وبناءً على وجهة نظر أصحاب الشأن والخبرة من أفراد عينتيِّ الدراسة في تطبيقه وتنفيذه، والحكم عليه؛ لسدِّ وتلافي الثغرات والفجوات والقصور في هذا القانون (قيد الدراسة) ، الذي هو المرجعية الذي يُحتكم إليه.

فرضيات الدراسة:

صيغت فرضيات الدراسة بناءً على أسئلة الدراسة، ومن وجهتيِّ نظر مدققي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، وأعضاء جمعية خبراء ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن **وعلى النحو الآتي**:

1. لا يوجد فروق دالة إحصائياً في إجابات أفراد عينة الدراسة حول دور إجراءات معالجة الإقرار الضريبي وفقاً لقانون ضريبة الدخل الأردني في الحدِّ من التهرب الضريبي في الأردن.

2. لا يوجد فروق دالة إحصائياً في إجابات أفراد عينة الدراسة حول دور الحوافز التشجيعية (الإعفاءات) الضريبية المفروضة وفقاً لقانون ضريبة الدخل الأردني في الحدِّ من التهرب الضريبي في الأردن.

3. لا يوجد فروق دالة إحصائياً في إجابات أفراد عينة الدراسة حول دور العقوبات

الضريبية المفروضة وفقاً لقانون ضريبة الدخل الأردني في الحدِّ من التهرب الضريبي في الأردن.

4. لا يوجد فروق دالة إحصائياً في إجابات أفراد عينة الدراسة حول دور النسب الضريبية المفروضة وفقاً لقانون ضريبة الدخل الأردني في الحدِّ من التهرب الضريبي في الأردن.

الإطار النظري:

مفهوم التهرب الضريبي:

لم تقدِّم التشريعات الضريبية المعاصرة تعريفًا للتهرب الضريبي، وإنما اقتصرت على تعداد صوره وأشكاله تاركةً أمر التعريف للفقهاء؛ وذلك لأن أي تعريف لا يمكن أن يشمل أساليب التهرب كافةً (ضرغام والعمور، 2009) .واختلف الفقهاء حول تعريف التهرب الضريبي؛ وذلك لأنَّ مفهوم التهرب الضريبي يختلف من دولة إلى أخرى؛ تبعاً لاختلاف سياساتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولأن أي تعريف لا يمكن أن يكون شاملاً لأساليب التهرب الضريبي كافة، وقد أحسن المشرِّع الضريبي الأردني كونه لم يضع تعريفًا محددًا للتهرب الضريبي (الشوابكه، 2003) .ووفقًا لدراسة التهرب الضريبي في الأردن: أسبابه، وطرقه، وحجمه التي أعدها المجلس الاقتصادي الاجتماعي الأردني لسنة 2014 «يقصد بظاهرة التهرب الضريبي محاولة المكلف الخاضع للضريبة عدم دفع الضريبة كلياً أو جزئياً متبعاً في ذلك طرقاً وأساليب مخالفة للقانون، وتحمل في طياتها طابع الغش» نلاحظ من التعريف بأنه نعت التهرب الضريبي (بالظاهرة) .وعرَّفه (أبو نصار، 2014) : «يقصد بالتهرب الضريبي قيام المكلف ببعض الأعمال والأفعال المخالفة للقانون، والتي من شأنها تخفيض مقدار الضريبة المستحقة عليه».

واقع التهرب الضريبي في الأردن:

بيَّنت الدراسة الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني عام 2014 أنَّ أسباب التهرُّب الضريبي في الأردن هي نفسها في البلدان الأخرى، وكون جُلُّ الدراسة الحالية عن الأردن، فهناك أسباب تلامس البيئة الضريبية في الأردن مباشرةً؛ **ممَّا استدعى تسليط الضوء عليها، كما يأتي** (المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، 2014) :

1. تعقيد النظام الضريبي وعدم استقراره، وذلك بسبب التعديلات المتكررة التي أدخلت على القوانين الضريبية حتى أن القانون قيد الدراسة عُدِّل بمسودة قانون الضريبة

لسنة 2014، الأمر الذي يصعِّب فهم النصوص القانونية الضريبية والالتزام بها، ويشجع المكلفين ببذل المزيد من الجهود للتهرب من دفع الضريبة.

2. عدم التشدُّد في فرض الجزاء على المتهربين من دفع الضرائب، حيث يقوم المكلفون بدراسة الجدوى والموازنة بين العقوبات التي تنتظرهم عند تهربهم والعوائد والمكاسب التي يجنونها من التهرُّب، والتي تفوق هذه العقوبات، كما لاحظ الباحث من بعض عينة الدراسة في أثناء الالتقاء بهم من خلال توزيع الاستبانة بأنَّ عقوبة الحبس غير مطبقة عملياً.

3. عدم توافر قاعدة بيانات ومعلومات كافية عن نشاطات المكلفين من أطباء ومهندسين ومحاميين وغيرهم من المهنيين، رغم توافر ذلك جاء دوره في الحدِّ من التهرب الضريبي في المرتبة الثانية (Al– Moumany، & Al– Ebbini، 2013) .

4. عدم عناية الإصلاحات الضريبية الأخيرة بشكل كافٍ بتطوير الموارد البشرية العاملة في المجال الضريبي، رغم أن دورها في الحد من التهرب الضريبي جاء في المرتبة الأولى (Al– Moumany، & Al– Ebbini، 2013) .كما أن المراقبة والكفاءة لدى أجهزة التحقيق والتحصيل ضعيفة، ممَّا سهل من عمليات التهرُّب الضريبي؛ حيث تشير بيانات دائرة ضريبة الدَّخل والمبيعات إلى وجود متأخرات ضريبية من ضريبة الدَّخل والضريبة العامة على المبيعات نحو 1.899 مليار دينار أردني، فلماذا لا تفعِّل الجهات ذات العلاقة استخدام الوسائل المتاحة والممكنة لتحصيل هذه المتأخرات الضريبية لسدِّ العجز المالي في الأردن بدلاً من استهداف جيب المواطن؟ .

حجم التهرُّب الضريبي في الأردن:

إنَّ الدراسات المتعلقة بظاهرة التهرب الضريبي في الأردن قليلة واقتصرت في معظمها على تحليل أسباب ظاهرة التهرب الضريبي من ضريبة الدخل وأثرها على الاقتصاد دون تحديد قيمة أو حجم التهرب الضريبي.ففي الأردن يُقاس حجم التهرب الضريبي من خلال تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي (اقتصاد الظل) ومدى انتشاره؛ على الرغم من أنَّ الدراسات اعتبرت اقتصاد الظل مؤشرًا وليس دليلًا على وجود التهرب الضريبي (المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، 2014) .كما أن الجهات ذات العلاقة في الأردن، ومنها دائرة ضريبة الدخل والمبيعات لم تتطرق إلى ملف التهرب الضريبي بعمل دراسات حوله أو حول نسبة وجوده في القطاعات وبشكل دوري، كما هو واضح وصريح في جملة مهمات واجبات مديرية مكافحة التهرب الضريبي، ومما يستدعي ويسترعي الانتباه الأرقام التي جاء بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني لعام 2014، والتي أظهرت أن حجم الفاقد الضريبي لعام 2013 نحو (1.9) مليار دينار، علمًا بأنَّ الجزء الأكبر منه مرتبط

بقطاع تجارة الجملة والتجزئة، وإصلاح المركبات، والدراجات النارية، ويليه قطاع الصناعات التحويلية.ومما تجدر الإشارة إليه أن مفهوم الفاقد الضريبي يشمل إضافة إلى التهرب الضريبي كلًا من: الإعفاءات الضريبية البالغة (834) مليون دينار، والمتأخرات الضريبية البالغة نحو (370) مليون دينار.بينما نجد أن حجم التهرب من ضريبة الدخل والأرباح بلغ نحو (200) مليون دينار، بينما حجم التهرب من ضريبة المبيعات بلغ نحو (495) مليون دينار.

ومن الملاحظ أنَّ الدراسات ركزت على دراسة التهرُّب من دفع ضريبة الدَّخل دون الاهتمام بما يخصُّ التهرُّب من دفع ضريبة المبيعات أو الرسوم الجمركية في الأردن.كما أن الجهات ذات العلاقة في الأردن، ومنها دائرة ضريبة الدَّخل والمبيعات لم تتطرق إلى ملف التهرُّب الضريبي بإجراء دراسات حوله، أو حول نسبة وجوده في القطاعات وبشكل دوري، كما هو واضح وصريح في جملة مهمَّات واجبات مديرية مكافحة التهرُّب الضريبي، أو حسب ما أفاد به بعض أفراد عينة الدراسة أثناء الالتقاء بهم وجهًا لوجه، علمًا بأنَّ الوضع في الدول الأخرى على عكس ما هو في الأردن، فمثلًا في لبنان توجد دراسات وتقديرات لحجم التهرُّب الضريبي، فنسبة المتخلفين في لبنان عن دفع الضريبة من إجمالي المكلفين وصلت إلى 70%، أما في أمريكا والاتحاد الأوروبي فقد بلغت نسبة التهرُّب الضريبي من الناتج القومي وعلى التوالي 10%، 16% (العريس، 2008) ؛ لذا علينا إعادة النظر في دراسة التهرُّب الضريبي حجمًا وقيمةً منطلقين من حيث وصل إليه غيرنا.إنَّ هذا الأمر يستحق من الجهات ذات العلاقة خاصة دائرة ضريبة الدَّخل والمبيعات بذل المزيد من الاهتمام بهذا الموضوع؛ لإجراء العديد من الدراسات العلمية للوقوف على الصورة الحقيقية لما يجري، وللخروج بنتائج ملموسة تترجم إلى واقع عملي ملموس، وظاهر للعيان.

أشكال وطرق التهرُّب الضريبي:

ينطوي التهرُّب الضريبي على أشكال وطرق كثيرة ومتداخلة منها:

1. كتمان النشاط كليًا أو جزئيًا عن الجهات ذات العلاقة وبالتالي عدم دفع ضرائب نهائيًا أو دفع ضرائب ولكن بقدر قليل ما أمكن، وهي من أكثر الوسائل والأشكال أمانًا ومن الأمثلة على ذلك: (التقرير السنوي لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات، 2010) .

- جميع وكالات الشركات الأجنبيّة غير الموثقة أصلًا، وتعدُّ هذه الحالة من أكثر حالات التهرُّب الضريبي حدوثًا.
- عقد الصفقات التجارية باستخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة.

- الأعمال والمنشآت التي تعمل دون ترخيص، والتي تضاهي المرخص، وهذه الطريقة بأمثلتها المختلفة يطلق عليها ما يسمى بالاقتصاد غير الرسمي (اقتصاد الظِّل) ، وتعدُّ هذه الحالة من أخطر طرق وأشكال التهرُّب الضريبي؛ ممّا يستدعي تضافر الجهود من الدول كافة، والتعاون معًا للحدِّ من هذه الظاهرة التي لا تعترف بالحدود الخرائطيّة أو الجغرافية، خاصة في ظلِّ العولمة، وانفتاح العالم على بعضه بعضاً باعتباره قرية صغيرة أو حتى حجرة صغيرة.

2. زيادة التكاليف والنفقات وبشكل وهمي وصوري من خلال استخدام كافة الخبرات التراكمية المعمقة في سبيل تقليل مقدار الربح أو قلبه شكليًا إلى خسارة غير حقيقية، وإثباتها دفتريًا؛ وبالنتيجة عدم دفع ضرائب أو تقليل نسبة الضرائب المدفوعة إلى أدنى حدٍّ ممكن.

3. عدم قيام المكلفين في بعض المصانع والشركات بتوريد الاقتطاعات الضريبية المخصومة من المنبع من بعض دخول العاملين لديهم من خلال استغلال الفترة التجريبية للعاملين الجدد استغلالًا يخدم مصالح أرباب العمل وحدهم فقط، أو إظهار دخل العاملين بشكل صُوريّ؛ مما يستدعي عدم دفع ضرائب أو تقليلها إلى أقل مقدار أو مستوى ما استطاع إلى ذلك سبيلًا (المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، 2014) .

4. محاولة التهرُّب أو مساعدة الآخرين أو تحريضهم على التهرُّب من الضريبة، كما نصَّت عليه المادة (55) من قانون ضريبة الدَّخل المؤقت رقم (28) لسنة 2009، حيث حصرت هذه الأفعال بخمسة فقط، فمن ارتكب هذه الأفعال الخمسة يكون مرتكبًا لجرم التهرُّب الضريبي، أمَّا مَنْ تهرب ولكن دون ارتكاب أي من هذه الأفعال الخمسة حصريًا ما مصيره؟ أو ماذا نطلق عليه؟ فالأصل أن يكون النَّصُّ القانونيُّ جامعاً ومانعاً وعاماً وشاملاً ومطلقًا دون تقييده بأفعال محددة إلا إذا كان على سبيل المثال لا الحصر والتحديد مع الإشارة إلى ذلك حرفيًا وبنصٍّ صريح الدلالة، لا أَنْ يكون نصّاً فضفاضاً يحتمل أوجهاً عدة بحيث يفسّره كلُّ طرف بما يخدم مصالحه.

5. استغلال حملة بطاقات الاستيراد: تعدُّ هذه الطريقة أو الوسيلة من أخطر طرق التهرُّب الضريبي في الأردن، والتي تتمثل بقيام بعض المستوردين الحقيقيين بالاستيراد باسم الغير ممَّنْ يحمل بطاقة استيراد من خلال دفع بدل مالي بسيط لهم، بقصد إخفاء المستوردات الفعلية لهؤلاء المستوردين الحقيقيين (المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، 2014) .

6. عدم التزام المكلفين بالتسجيل في دائرة ضريبة الدَّخل والمبيعات بحيث يعملون

دون ترخيص رسمي (وزارة المالية ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن، 2012) .

7. دول الملاذ الضريبي: حيث يقوم بعض المكلفين المحليين بتسجيل شركات أو منشآت تابعة لهم في دول الملاذ الضريبي (تكون فيها الضرائب منخفضة أو معدومة) ، بحيث تُصدِر هذه المنشآت التي في الخارج فواتير بيع للمكلفين المحليين بالسعر الذي يخدم مصالحهم الضريبية والجمركية وغيرها كافة، فهذه الطريقة من الطرق المتطورة في التهرُّب من دفع الضريبة (وزارة المالية ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن، 2012) .

الدراسات السابقة:

سنتناول بعض الدراسات العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة المتعلق بالحدِّ من التهرب الضريبي، ودور القانون في تحقيق ذلك.

دراسات في اللغة العربية:

دراسة (**المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، 2014**) بعنوان «التهرب الضريبي في الأردن: أسبابه، وطرقه، وحجمه»

هدفت هذه الدراسة إلى دعم قرار الحكومة الأردنية في إيجاد البدائل والحلول الممكنة بخصوص مسألة العجز المالي في موازنة الدولة، وبخاصة أنَّ التهرب الضريبي يشكل مكونًا أساسيًا من هذا العجز.وتوصلت الدراسة إلى أهم الأسباب التي تدفع المكلفين في الأردن للتهرب من الضريبة، منها تعقيد النظام الضريبي وعدم استقراره، وعدم التشدّد في فرض الجزاء على المتهربين من دفع الضرائب، وعدم توافر قاعدة بيانات عن المكلفين، وعدم عناية الإصلاحات الضريبية الأخيرة بشكل كافٍ بتطوير الموارد البشرية العاملة في القطاع الضريبي مستخدمةً أساليب ومناهج عدة منها: المنهج التحليلي والوصفي، واللقاءات، والمقابلات الشخصية، والاستقراء، وعقد المقارنات، والتحليل المنطقي لما سبق من دراسات مع الواقع الحالي، كما توصلت الدراسة إلى أن حجم التهرب من ضريبة الدخل والأرباح في الأردن لعام 2013 بلغ نحو (200) مليون دينار، بينما حجم التهرب من ضريبة المبيعات بلغ نحو (495) مليون دينار، كما أوصت هذه الدراسة بتطوير قاعدة بيانات المكلفين، وتفعيل الإدارة الضريبية، ووسائل الجباية والتحصيل والتدقيق، وعدم إعطاء أي صلاحية للجهات التنفيذية للتدخل في الإعفاءات، ونشر الوعي الضريبي، وإعادة النظر في قانون ضريبة الدخل والمبيعات، وإجراء دراسة ميدانية شاملة للتهرب الضريبي في الأردن.

دراسة (**علي، ومنصور، 2013**) بعنوان «دور حوكمة الشركات في الحدِّ من التهرب الضريبي بالتطبيق على ديوان الضرائب الاتحادي بالسودان»

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مفهوم وأهمية الحوكمة، إلى جانب معرفة إمكانية تطبيقها في ديوان الضرائب، وأثرها في تفعيل وسائل مكافحة التهرب الضريبي، لتحقيق أهداف الدراسة، تكون مجتمع الدراسة من 184 عاملًا في ديوان الضرائب الاتحادي في السودان في عام 2010، حيث وُزعت (111) استمارة على المستهدفين والبالغ عددهم 184 عاملًا، وكانت نسبة الاستمارات المسترجعة الصالحة للتحليل 95%.واستخدم كرونباخ ألفا لاختبار درجة ثبات البيانات وكاي تربيع، والوسط الحسابي لاختبار فرضيات الدراسة.

توصلت الدراسة إلى نتائج عدة أبرزها: تطبيق مبادئ الحوكمة يعمل على الحدِّ من التهرب الضريبي، ويعزز الثقة بين المكلف وديوان الضرائب، ويزيد من فاعلية ديوان الضرائب، ويساعد ديوان الضرائب على اعتماد طريقة التقدير الذاتي لربط الضريبة.ومن أهم التوصيات تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وقواعدها في ديوان الضرائب بحيث يشمل جميع أقسام ديوان الضرائب للحدِّ من التهرب الضريبي.

دراسة (**عبد، 2013**) بعنوان «التهرُّب الضريبي وأثره على التنمية الاقتصادية في العراق»

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أسباب تهرب المكلفين من دفع الضريبة المستحقة عليهم وأساليبه، سواء كانت بالطرق المشروعة أم غير المشروعة مع بيان الأساليب المقترحة لمعالجة ظاهرة التهرُّب الضريبي والقضاء عليها.وتكون مجتمع الدراسة من الهيئة العامة للضرائب في العراق، حيث بلغت عينة الدراسة 30 فردًا من العاملين في هذه الهيئة في الأقسام الآتية: الشركات، والرقابة والتدقيق، والأعمال التجارية، وتمّ استرداد28 استبانة من الاستبانات الموزعة على عينة الدراسة.

توصلت الدراسة إلى نتائج منها: ازدياد تهرب المكلفين من دفع الضريبة بسبب الظروف الأمنية في العراق، واختلال النظام الضريبي العراقي إدارياً وتشريعياً واجتماعياً، وضعف مؤهلات الموارد البشرية العاملة في الحقل الضريبي.وأوصت الدراسة بضرورة قياس التهرب الضريبي باستخدام المعادلات الرياضية والكمية، ونشر الوعي الضريبي، وتأهيل الموارد البشرية.

دراسة (**الربيعي، ورشيد، 2013**) بعنوان «تقويم دور نظام المعلومات في الحدِّ من التهرب الضريبي»

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور نظام المعلومات في الحدِّ من التهرُّب الضريبي في الهيئة العامة للضرائب في العراق من خلال التأكد من مدى تحقيق الأهداف المرجوة منها، وإبراز أهم المشكلات والعقبات.تكون مجتمع الدراسة من مديري وموظفي الهيئة العامة للضرائب في العراق، والفروع التابعة لها (القادسية، والكرادة) ، ومن أكاديميين، بلغ أفراد عينة الدراسة 70 فردًا، واستخدم فيها المنهج الوصفي والتحليلي، من خلال الاستبانة، والاستقرار والاستنتاج، باستخدام النسب المئوية والوسط الحسابي، والانحراف المعياري، ومعامل ارتباط بيرسون، وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها: عدم وجود إستراتيجية رسمية ملزمة لتبني إعداد أنظمة معلومات، حيث ما زالت المعلومات تحفظ ورقيًا؛ مما يسهل التلاعب بها من أطراف ذات علاقة بالتهرب الضريبي.ومن أهم ما أوصت به الدراسة ضرورة حوسبة النظام الضريبي العراقي.

دراسة (**حسين، 2010**) بعنوان «مدى التزام الفاحص الضريبي الفلسطيني بمعايير المراجعة الدولية وأثر ذلك في الحدِّ من والكشف عن حالات التهرُّب الضريبي»

هدفت هذه الدراسة إلى التعرُّف إلى مدى التزام الفاحص الضريبي الفلسطيني بمعايير المراجعة الدولية، وأثر ذلك في الحدِّ من حالات التهرُّب الضريبي والكشف عنها، وقد اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي.وتكوَّن مجتمع الدراسة من الفاحصين الضريبيين في محافظات (نابلس، جنين، بيت لحم، رام الله، سلفيت، أريحا، الخليل) ، ومدققي الحسابات، والمديرين الماليين في عدد من الشركات الفلسطينية.بلغت عينة الدراسة 160 فردًا من كلٍّ من الفاحصين الضريبيين، ومدققي الحسابات، والمديرين الماليين.واُستخدمت أساليب إحصائية عديدة منها المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، واستخدام اختبار (t) لعينتين مستقلتين (Independent samples t– test) لاختبار الفرضيات.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أنَّ نسبة التزام الفاحص الضريبي الفلسطيني بمعايير المراجعة الدولية في عملية الفحص الضريبي هي (47.76%) وفق هذه النسبة قليلة.ومن أهم ما أوصت به الدراسة للحدِّ من التهرُّب الضريبي ضرورة حصول المكلَّف على براءة ذمَّة من دائرة ضريبة الدَّخل؛ ليتمكن من إتمام معاملاته من الجهات ذات العلاقة، وأن تكون التشريعات والقوانين ذات العلاقة واضحةً، ومفهومةً، وغير متعددة التفسير، والعقوبات يجب أن تكون رادعةً.

دراسة (**درغام والعمور، 2009**) بعنوان «ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل في قطاع غزة: دراسة تحليلية»

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى الأسباب الرئيسة التي تكمن وراء انتشار ظاهرة

التهرب من ضريبة الدخل في قطاع غزة، وطرائق الحدِّ من هذه الظاهرة، مستخدمةً المنهج الوصفي التحليلي الميداني (استبانة، ومقابلات شخصية) .وتكون مجتمع الدراسة من المحاسبين جميعهم أصحاب مكاتب المحاسبة، ومن مفتشي ضريبة الدخل في قطاع غزة، كما اُستخدم اختبار (one sample t – test) ، واختبار (Independent samples t– test) ، واختبار (one way ANOVAs) لاختبار فرضيات الدراسة. ومن أهم نتائج الدراسة أن أسباب التهرب من ضريبة الدخل في قطاع غزة، يعود إلى عدم توافر الاستقرار السياسي والأمني، وعدم وجود سيادة كاملة للسلطة الوطنية الفلسطينية على أراضيها، وعدم توافر الشفافية في الإنفاق العام.وأما أهم توصيات هذه الدراسة للحدِّ من التهرب الضريبي فتمثلت بضرورة العمل على إرساء مبدأ العدالة الضريبية، وتطبيق العقوبات.

دراسة (**أبو سنينه، 2008**) بعنوان «العوامل المؤثرة في التهرُّب والتجنب الضريبي وعلاقتها بالشكل القانوني لمكتب التدقيق والمحاسبة والشكل القانوني للشركة الصناعية»

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة في التهرُّب والتجنب الضريبي من وجهة نظر مكاتب المحاسبة والتدقيق، والشركات الصناعية في الأردن في مدينة سحاب الصناعية، ومدى تأثير الشكل القانوني لمكتب التدقيق والشركة الصناعية على التهرُّب والتجنب الضريبي.

تكوَّن مجتمع الدراسة وعينته من الشركات المساهمة العامة والخاصة في مدينة الملك عبد الله الثاني الصناعية في الأردن، وعددها 18 شركة، أما مكاتب تدقيق الحسابات العاملة في الأردن فعددها 291 مكتباً، واختيرت عينة الدراسة المكونة من 98 مكتباً باستخدام العينة العشوائية الطبقية، واختبرت فرضيات الدراسة بالاعتماد على الأساليب الإحصائية من متوسطات حسابية، وانحرافات معيارية، واختبار one sample t– test، واختبار one way ANOVA، واختبار (شافيه) للمقارنات البعدية.وأشارت أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة إلى أنَّ من أهم العوامل التي تساعد على التهرُّب والتجنب الضريبي هي خبرة مدققي الحسابات، ومحاسبي الشركات في قانون الضريبة، كما أظهرت أن كلاً من أنظمة المعلومات، ونظام العقوبات المعمول بها غير مُجدية للحدِّ من عملية التهرُّب والتجنب الضريبي.كما أكّدت هذه الدراسة في توصياتها ومقترحاتها على ضرورة تفعيل العقوبات الضريبية، وتقديم حوافز للمكلفين الملتزمين ضريبيّاً، وتفعيل الحوار البنّاء الهادف بين دائرة ضريبة الدَّخل والمكلفين حول الالتزام الضريبي.

دراسة (**سمور، 2008**) بعنوان «مشكلات التقدير الذاتي لضريبة الدخل وفقًا لأحكام قانون ضريبة الدخل الفلسطيني بين الإلزام والالتزام»

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على التغيرات الضريبية وفقًا لقانون ضريبة الدخل الجديد رقم (17) لعام 2004 المطبق في فلسطين اعتبارًا من 1/1/ 2005، وتحليل نموذج كشف التقدير الذاتي (الإقرار الضريبي) وفقًا للقانون المذكور بأعلاه من حيث الوضع التنظيمي والفني لبنود الإقرار الضريبي، ومدى التزام المكلفين بتقديمه للجهات ذات العلاقة، ودور التوعية الضريبية للمكلفين، وتأثيرها على الالتزام بتقديمه للجهات ذات العلاقة.وتكون مجتمع الدراسة وعينته من جميع الملفات الفعّالة للمكلفين الملزمين بتقديم كشف التقدير الذاتي في محافظات قطاع غزة والبالغ عددهم (24103 مكلفاً) حسب إحصائية ضريبة الدخل لعام 2006، واُستخدم اختبار مان_ وتني – man whitney – test لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعتين من البيانات الترتيبيّة، واختبار كروسكال والاس kruskal – Wallis – test لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين ثلاث مجموعات أو أكثر من البيانات الترتيبيّة.ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أنَّ نسبة تخلف المكلفين عن تقديم كشف التقدير الذاتي في قطاع غزة لعام 2006 بلغت 94%؛ لأسباب منها سوء الأوضاع الاقتصادية من إغلاق المعابر وتدني الدخل، وغياب المتابعة الفعالة من الإدارة الضريبية، كما يفتقر نموذج كشف التقدير الذاتي في قطاع غزة إلى البساطة، والوضوح؛ فهو يحتاج إلى متخصص لفهم مفرداته.

دراسة (**المعيش، 2008**) بعنوان «الجزاءات المترتبة على تهرب المكلف وإخلاله بالتزاماته الضريبية في قانون ضريبة الدخل الأردني».

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى فاعلية الجزاءات في قانون ضريبة الدخل الأردني رقم (57) لسنة 1985 (المعدَّل) في الحدِّ من ظاهرة التهرب الضريبي، اعتمادًا على المقارنة بين التشريع الضريبي الأردني وكل من التشريع الضريبي العراقي، والفرنسي، والأمريكي، والمصري، في عدد من المسائل التي احتوتها الدراسة، مستخدماً أسلوب الاستقراء لنصوص هذه التشريعات، وعقد المقارنات بينها.وأكدت أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة على ضرورة العمل على توحيد قوانين الضريبة المتعددة في الأردن جميعها من ضريبة على الدخل والأرباح، وضريبة على المبيعات، ورسوم جمركية في قانون واحد ليسهل على الجهات ذات العلاقة كافة التعامل معها بيسر وسهولة، كما أشارت إلى أن النصوص القانونية تساهم في التهرب الضريبي، بل تكوِّن أسبابًا جدّية تدفع المكلفين إلى التهرب الضريبي؛ لتعددها، وتشتتها، وغموضها أو تعارضها، وكثرة التعديلات عليها، وعدم استجابتها للمستجدات.

الدراسات في اللغة الأجنبية:

رراسة **(Rahhal, 2014)** بعنوان "– The Reasons of Tax Evasion in Pa "estine: View of Tax Managers in Income Tax Department

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف أسباب ظاهرة التهرب الضريبي من وجهة نظر المديرين في ضريبة الدخل في فلسطين، حيث اُستخدمت استبانة من 37 فقرة حُلِّلت إحصائيًا باستخدام حزمة SPSS.توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها، إن حجم التهرب الضريبي السنوي في فلسطين بلغ (500 مليون دولار) ، أما بخصوص أهم أسباب التهرب الضريبي في فلسطين فتعود إلى الاتفاقية الاقتصادية بين فلسطين وحكومة إسرائيل (بروتوكول باريس) ، ولنقص تنفيذ الخطط الرقابية العملية والتفصيلية المحكمة لدى إدارة الضرائب، ولعدم كفاءة بعض الموظفين في دائرة الضريبة بشكل كافٍ، وللإجراءات المعقدة المتبعة في جمع الضريبة بسبب ضعف التشريعات الضريبية، وأوصت الدراسة بضرورة تبني الحكومة الفلسطينية خطوات مستعجلة وفورية لإلغاء أو تعديل الاتفاقية الاقتصادية بين فلسطين وحكومة إسرائيل؛ لمنح حكومة فلسطين الحرية في تنفيذ خطة رقابية في مجال الضرائب في مناطق B،C التي مازالت محتلة من السلطة العسكرية الإسرائيلية. كما دعت إلى تأهيل الموارد البشرية، واستدامة تحديث نظم وشبكات المعلوماتية، وحوسبة الضرائب، ونشر الوعي الضريبي عبر وسائل عدة، وتوظيف موقف علماء الشريعة من التهرب الضريبي وأخلاقياته، وتحفيز المكلفين وفقًا للقانون لتعزيز الرقابة الذاتية وزيادتها لديهم.كما دعت إلى ضرورة تفعيل حكومة فلسطين المحكمة الضريبة، وتنفيذ العقوبات والغرامات الواردة في قانون الضريبة كافة.

دراسة **(Al- Moumany, & Al- Ebbini, 2013)** بعنوان

The Role of Accounting Information Systems (AIS) in Combating Tax Evasion

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من دور نظم المعلومات المحاسبية في مكافحة التهرب الضريبي والتقليل منه في الأردن، من خلال إدارة نظام المعلومات المحاسبية، وقاعدة المعلومات المركزية، وتقنية المعلومات الحديثة، والموارد البشرية المؤهلة.تكون مجتمع الدراسة من العاملين في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن، حيث تمَّ التركيز على اختيار أكثر العاملين قربًا وتواصلًا واتصالًا بالمكلفين، حيث أُخذت عينة منهم تكونت من المقدِّرين جميعهم والبالغ عددهم 100 مقدِّر في مديرية المكلفين متوسطي النشاط التجاري؛ كي تكون النتائج صالحة للتعميم.اُستخدم المنهج الوصفي التحليلي من خلال

بناء استبانة بمقياس ليكرت الخماسي، وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة أشارت إلى أن أكثر المكونات مساهمةً وتأثيراً، في مكافحة التهرب الضريبي، هي الموارد البشرية المؤهلة، بينما الأقل مساهمةً وتأثيرًا فكانت إدارة نظام المعلومات المحاسبية، كما توصلت إلى إن استخدام الأساليب الإحصائية والاقتصادية، والبرمجيات المتطوِّرة يساهم بشكل كبير في مكافحة التهرب الضريبي.كما أوصت الدراسة ببذل المزيد بخصوص تدريب الموارد البشرية وتأهيلهم محاسبيًا، وقانونيًا، وفي مجال التدقيق، وتعريفهم بالإجراءات المتبعة من قبل الدائرة، وتزويد الدائرة بأحدث أجهزة حاسوب وبرمجيات.

دراسة **(Lau, etal, 2013)** بعنوان

"The Moderating Effect of Religiosity in the Relation Ship between Money Ethics and Tax Evasion"

هدفت هذه الدراسة الاستطلاعية إلى تفحص العلاقة بين أخلاقيات المال والتهرب الضريبي، فضلاً عن التحقق من أثر اعتدال التدَيّن ووسطيته وجوهره من الناحية الداخلية الجوهرية والخارجية على هذه العلاقة، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي الميداني باستخدام الاستبانة.وتكون مجتمع الدراسة من طلبة الدراسات العليا من كلية إدارة الأعمال في كبرى الجامعات الخاصة في ماليزيا، حيث بلغ حجم العينة المختارة (400) طالب.وتم الاعتماد على اختبار Anova لاختبار فرضيات الدراسة.وأهم النتائج التي توصلتً إليها هذه الدراسة أن أخلاقيات المال تحدّ من التهرب الضريبي، أما جوهر التدّين الداخلي، فإن له تأثيراً في تهذيب العلاقة بين أخلاقيات المال والتهرب الضريبي نحو الوسطية والاعتدال، أما الجوهر الخارجي للتدّين فلا يوجد له تأثير في هذه العلاقة أي بعكس جوهر التديَّن الداخلي.وأوصت الدراسة بإجراء دراسات مستقبلية لمعرفة تأثير أخلاقيات المال على التهرب الضريبي من خلال الاعتقاد بالمادية، وحبّ التملّك وغير ذلك.

دراسة **(Aljaaidi, et al, 2012)** بعنوان

"The Ethics of Tax Evasion: A Survey of Administrative› Sciences› Students in Yemen"

هدفت هذه الدراسة إلى فحص وجهة نظر طلبة العلوم الإدارية في جامعة حضرموت للعام الدراسي 2009/ 2010 حول أخلاقيات التهرب الضريبي، ومعرفة النظرة إلى التهرب الضريبي من منظور إسلامي كون الدراسات في هذا المجال قليلة.وتكون مجتمع الدراسة من طلبة العلوم الإدارية في جامعة حضرموت للعام الدراسي 2009/ 2010 من تخصصات: (المحاسبة، وإدارة الأعمال، والمالية) دون الإشارة إلى حجم هذا المجتمع،

حيث اختيرت عينة عشوائية بلغت 124 طالبًا وطالبةً، وصُممت استبانة وبينت بتدريج مرجانة السباعي، وباللغتين العربية والانجليزية، واُختيرت قبليًا على 15 طالبًا من جامعة أوتارا في ماليزيا لتأكيد صلاحيتها لغرض الدراسة.تمَّ استرداد 124 استبانة صالحةً للتحليل.وأشارت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة إلى أنَّ التهرب الضريبي قد يكون أخلاقياً في بعض الظروف بسبب عدم عدالة النظام الضريبي، وفساد الحكومات وتبذيرها وإسرافها في الإنفاق، وإساءة هذه الحكومات وانتهاكها وخرقها لحقوق الإنسان، وعدم احترامها، كما أن الغالبية رفضوا أن يكون التهرب دائماً أخلاقياً من منطلق أن المسلمين لا يرون أن التهرب من دفع الضرائب أخلاقيًا؛ فالإسلام لا يبرّر التهرب من دفع الضرائب.

دراسة **(Akram, & Mughal, 2012)** بعنوان

Reflections from Pakistan: Reasons of Tax Avoidance &" " Tax Evasion

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أسباب التهرب والتجنب الضريبي ومسبباته في باكستان، والتركيز على استكشاف الأسباب والمسببات الجوهرية لدى الأفراد دافعي الضرائب، وكذلك فحص العلاقات بين متغيرات الدراسة اعتمادًا على المنهج الوصفي التحليلي الميداني.وتكون مجتمع الدراسة من (271) مدينةً في باكستان، وقد اختيرت عينة بلغت (72) مدينةً باستخدام العينة غير الاحتمالية، وبلغ عدد الاستبانات المسترجعة 1200 استبانةً، وبلغ عدد الاستبانات المسترجعة 1043 استبانةً، وتمَّ الاعتماد على التباين، وتحليل الانحدار المركب لاختبار فرضيات الدراسة.وأظهرت نتائج الدراسة على أنّ أهم أسباب التهرب والتجنب الضريبي يعود لعدم التثقيف الضريبي، ونقص الحوافز الضريبية المناسبة.ومن أهم التوصيات الدراسة ضرورة تطوير السياسات ليس فقط للتخلص من أسباب التهرب والتجنب الضريبي ومسبِّباته في باكستان، بل يجب تطويرها لتقليل حجم اقتصاد الظِّل الذي لا يُظهر دخل المكلفين الحقيقي المتحصِّل من نشاطات قانونية.

دراسة **(Gundarapu & Vadde, 2012)** بعنوان

Factors that Influence Rental Tax Payers' Compliance with "Tax System "an Empirical Study of Mekelle City، Ethiopia

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وفهم العوامل الرئيسة التي تؤثر على مواقف إذعان دافعي الضرائب وسلوكاتهم في قطاع التأجير للنظام الضريبي، والتأسيس للعلاقة بين مواقف دافعي الضرائب في قطاع التأجير وسلوكات إذعانهم الضريبي.وتكون مجتمع

الدراسة من المكلفين الأفراد دافعي الضرائب في قطاع التأجير في مدينة Mekelle الإثيوبية، حيث اختيرت 3 مناطق إدارية من أصل 7مناطق إدارية تدعى في ثقافتهم (Kebel) التابعة لمدينة Mekelle، كونها الأكثر من حيث الكثافة السكانية، وعدد دافعي الضرائب في قطاع التأجير، وسُحبت عينة عشوائية بلغت 140 فردًا من أصل 5480 فردًا، وزعت على شكل حصص في كلٍ من منطقة Kedamay weyane بواقع 62 فردًا، ومنطقة Hadnet بواقع 37 فردًا، ومنطقة Hawelti بواقع 41 فردًا.

أظهرت نتائج الدراسة بأنَّ الأفراد دافعي الضرائب في قطاع التأجير على ثلاثة أصناف، الأول غير أمين، والثاني قدَّم إقرارًا ضريبًا يتضمن دخلًا أقلَّ بكثير من الدخل الخاضع للضريبة، أما الثالث فلم يقدِّم شيئًا عن كامل دخله الخاضع للضريبة.كما أن الغالبية العظمى من المبحوثين من قليلي وبسيطي الثقافة والوعي الضريبي؛ لضعف الرقابة وآليات المتابعة في هيئة الضرائب.

دراسة **(Warren, 2005)** بعنوان

«Ambiguity about Audit Probability Tax Compliance & Tax Payer Welfare"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة درجة تأثير الغموض في إجراءات الضريبة في مستوى الإذعان الضريبي في بريطانيا، اعتمدت بيانات الدراسة على الدراسات الميدانية التي درست سلوكات الأفراد دافعي الضرائب تجاه الغموض المصاحب لإجراءات الضريبة ومستوى الإذعان الضريبي في بريطانياً بدءاً من دراسة Allias عام1953، ودراسة Ellsberg عام1961 حيث كشفتا عن تعارض سلوكات المبحوثين مع نموذج (المنفعة المتوقعة) ، ومروراً بدراسات عدة منها: دراسة Quiggin عام 1982، ودراسة Yaari عام 1987 حيث طوّرا نموذج المنفعة المتوقعة، ودراسة Kahn و Sarin عام 1988 مستخدمةً نموذج القرار المرجح، ودراسة Tversky & Kahneman عام 1992 مستخدمةً نظرية التوقع التراكمي، وانتهاءً بعام 2004. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة وجود علاقة عكسية بين درجة الغموض في إجراءات الضريبة ومستوى الإذعان الضريبي، وأنَّ حالة عدم التأكد بخصوص احتمالية التدقيق على المكلفين من عدمه تعدُّ أداة لتقليل التهرب الضريبي، أو زيادة رفاه دافعي الضرائب.

ما يُميِّز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تمتاز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات بما يأتي:

1. تناولت الدراسات السابقة قانون ضريبة الدخل السابق، الذي عُدِّل مرات عدة

انتهاءً بالقانون المؤقت 28 لسنة 2009، وهو موضوع الدراسة الحالية، مثل دراسة (الحاج، 2003) ، التي تناولت أثر قانون ضريبة الدَّخل الأردني القديم على تحصيل ضريبة الدَّخل في الأردن.

2. مضى على تطبيق القانون قيد الدراسة أكثر من 3 سنوات، وبالتالي الحكم على آثار تطبيقه بالدراسة الحالية أصبح أكثر موضوعية، وليس كدراسة (رحال، 2011) التي تناولت أثر هذا القانون على تشجيع الاستثمار في الأردن، ولم يمضِ على تطبيقه أكثر من سنة واحدة.

3. يختلف موضوع الدراسات السابقة عن موضوع الدراسة الحالية، حيث تناول بعضها متغيرات أخرى غير التي تناولتها هذه الدراسة كنظام المعلومات المحاسبي والحوكمة وقانون تشجيع الاستثمار وغيرها من المتغيرات، وتناول بعضها الآخر متغيراً واحداً أو أكثر من متغيرات الدراسة الحالية، وأثرها على التهرُّب الضريبي.

منهجية الدراسة:

أساليب جمع البيانات وتفسيرها:

اعتمدت الدراسة على مصدريْن لجمع البيانات وهما: مصدر ثانوي ويشتمل على الأدبيات المتعلقة بالموضوع في الكتب والأبحاث والتقارير والدوريات العربية والأجنبية، بالإضافة إلى القوانين والأنظمة ذات الصلة بموضوع الدراسة لتغطية الجانب النظري. ومصدر أولي حيث صُمِّمت استبانة لاختبار فرضيات الدراسة.

أداة الدراسة واختبار صدقها وثباتها:

أُختبر صدق أداة الدراسة (الاستبانة) قبل صياغتها النهائية للتأكد من مدى ملاءمتها لقياس أهدافها من خلال تحكيم الاستبانة وعرضها في صورتها الأولية على مجموعة من أعضاء هيئة التدريس من الجامعات الرسمية والخاصة، وعلى أصحاب الخبرة والاختصاص من العاملين في المجال الضريبي حيث بلغ عددهم جميعاً (10) أفراد، وقد قُدِّمت بعض الملاحظات على الاستبانة وعُدِّلتْ بموجبها.وأُختبر ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) إحصائيًا من خلال إخضاع أسئلة الاستبانة لاختبار قوة الثبات باستخدام معامل الثبات بطريقة الاتساق الداخلي وفق معادلة كرونباخ ألفا، إذ بلغت قيمته للأداة ككل فيما يتعلق بالخبراء 94%، بينما للمدققين بلغت 96%، وهي نسبة أعلى من النسبة الإحصائية المقبولة وهي 60%،(Sekaran ،2003) .

وصيغت مجالات الاستبانة ووصفت بناءً على أسئلة الدراسة وكانت على النحو الآتي:

- المجال الاول يتعلق في دور إجراءات معالجة الإقرار الضريبي في الحدِّ من التهرب الضريبي في الأردن.
- المجال الثاني يتعلق في دور الحوافز التشجيعية (الإعفاءات) الضريبية في الحدِّ من التهرب الضريبي في الأردن.
- المجال الثالث يتعلق في دور العقوبات (الغرامات) الضريبية في الحدِّ من التهرب الضريبي في الأردن.
- المجال الرابع يتعلق في دور النسب الضريبية في الحدِّ من التهرب الضريبي في الأردن.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من فئتيْن هما: الموظفون المفوضون بالتدقيق الضريبي (المدققين) جميعهم في مديريات دائرة ضريبة الدخل والمبيعات جميعها ومراكز خدمات الضريبة جميعها في مختلف محافظات المملكة الأردنية الهاشمية حيث بلغ عدد أفراد فئة الدراسة (803) أفراد حسب إحصائية الدائرة الرئيسة، اختيرت عينة عشوائية بسيطة منهم بلغت 71 فردًا، أمَّا الثانية فتكونت من أعضاء جمعية خبراء ضريبة الدخل والمبيعات كافة في الأردن (الخبراء) ، حيث بلغ عدد أفراد كامل المجتمع 71 فردًا حسب الإحصائية من الجمعية، اختيروا جميعًا ضمن عينة الدراسة، وبعد توزيع الاستبانة على المدققين تمَّ استرداد (61) استبانةً، أي ما نسبته (86%) من عينة الدراسة، كانت جميعها صالحة للدراسة، أمَّا بخصوص الخبراء، فبعد توزيع الاستبانة عليهم تمَّ استرداد (39) استبانةً، أي ما نسبته (55%) من مجتمع الدراسة، كانت جميعها صالحة للدراسة.

الاساليب الاحصائية المتبعة لتفسير البيانات واختبار الفرضيات:

اعتمد الباحثان على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في تحليل النتائج واختبار فرضيات الدراسة، وقد اختيرت الأساليب الإحصائية الملائمة التي تخدم أهداف الدراسة واُختبرت فرضياتها، واستخرجت التكرارات من أجل التعرف إلى الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة، واستخدم اختبار كرونباخ ألفا للتحقق من مقدار الاتساق الداخلي لأداة الدراسة كأحد المؤشرات على ثباتها.واُستخدم اختبار (One

Sample t– test) لمقارنة الأوساط الحسابية لكلٍّ من عينتيِّ الدراسة عن قيمة وسط حسابي مرجَّح (وسط الاختبار) ، إذ يتمُّ احتساب قيمة (t) واستخراج مستوى دلالتها، ونظرًا لأنَّ مقياس الدراسة للاتجاهات كان خماسيًا، فإنَّ قيمة الوسط المرجَّح الذي قُورنت به هو (3) ، فإذا كان مستوى المعنوية أقل من أو يساوي (0.05) فإنَّ هناك فروقات جوهرية ذات دلالة إحصائية لإجابات عينة الدراسة عن وسط الاختبار، وإذا كان مستوى المعنوية أكبر من (0.05) ، فإنَّه لا توجد فروقات جوهرية ذات دلالة إحصائية لإجابات عينة الدراسة عن وسط الاختبار، واختبار (t) للعينات المستقلة (Independent samples t– test) حيث تُحسب قيمة (t) ويُستخرج مستوى دلالتها، لاختبار وجود فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين الوسط الحسابي لإجابات العينتيْن المستقلتيْن وهما: المدققون، والخبراء، وعليه فقاعدة القرار المستخدمة في الدراسة عندما تكون هناك فروق دالة إحصائيًا بين المتوسطات الحسابية لإجابات عينتيِّ الدراسة عند مستوى معنوية أقل أو يساوي 5% بحيث تقبل الفرضية البديلة إذا كانت قيمة المعنوية ≤ 5%، وتقبل الفرضية العدمية إذا كانت قيمة المعنوية > 5%.

نتائج الدراسة واختبار الفرضيات:

بعد أن جمع الباحثان البيانات بوساطة أداة الدراسة، وحُلِّلت لتحديد الخصائص الديموغرافية للأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانة، واختبار فرضيات الدراسة، عُرضت على النحو الآتي:

الخصائص الديمغرافية لافراد عينة الدراسة:

تم الاعتماد على احتساب التكرارات ونسبها لتحديد الخصائص الديموغرافية للأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانة والمكونة من المؤهل العلمي، والتخصص العلمي، وعدد سنوات الخبرة في المجال الضريبي، والشهادات المهنية، وتبين أنَّ نسبة الحاصلين على بكالوريوس وماجستير لكلٍّ من أفراد العينتيْن بلغت 90% تقريبًا؛ وتخصص غالبية أفراد العينتيْن تركز في تخصص المحاسبة، ممَّا يؤكِّد ويدلِّل على أنَّ معظم مَنْ يقوم بعملية تقدير ضريبة الدخل على المكلفين ووكلائهم هم محاسبون، وهم الأقدر على التعامل مع المتطلبات المحاسبية لتقدير ضريبة الدخل على المكلفين، وتبين أن سنوات الخبرات التي يتمتع بها أفراد العينتيْن، والتي تزيد على 5 سنوات بلغت 80% تقريبًا؛ وهذا يدلِّل على أنَّ مَنْ يقوم بتقدير ضريبة الدخل لديه من الخبرة المناسبة والكافية للقيام بعمله على نحوٍ مناسبٍ.

اختبار فرضيات الدراسة:

ستحلَّل البيانات الخاصة بفرضيات الدراسة باتباع الأساليب الإحصائية التي تمَّ التطرُّق إليها أعلاه، وعلى النحو الآتي:

◄ اتجاهات أفراد عينتيِّ الدراسة حول الفرضية المتعلقة في (لا يوجد فروق دالة إحصائيًا في إجابات أفراد عينتيِّ الدراسة حول دور إجراءات معالجة الإقرار الضريبي في الحدِّ من التهرب الضريبي في الأردن).

الجدول (1)

الاختبارات الإحصائية لفقرات دور إجراءات معالجة الإقرار الضريبي في الحدِّ من التهرب الضريبي

ت	الفقرات	df=60 مدققو دائرة ضريبة الدخل والمبيعات				df=38 أعضاء جمعية خبراء ضريبة الدخل والمبيعات				df=98 اختبار t المستقل للعينتين	
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t	sig.	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t	sig.	t	sig.
1	التفصيلات التي يحتويها الإقرار الضريبي والمتعلقة بدخل المكلف ومصاريفه وإعفاءاته الضريبية مفهومة؛ مما ساهمت في الحدّ من التهرب الضريبي.	3.54	1.12	3.78	0.00	3.26	0.97	1.66	0.11	-1.307	0.194
2	إجراءات تقديم الإقرار الضريبي لدائرة ضريبة الدخل سهلة ولا تحتاج لوقت وجهد كبيرين؛ ساهمت في الحدّ من التهرب الضريبي.	3.33	1.21	2.12	0.04	2.79	1.17	-1.09	0.28	-2.177	0.032
3	التزام الولي بتقديم الإقرار الضريبي لدائرة ضريبة الدخل عمن يمثله؛ حدّ من التهرب الضريبي.	3.21	1.05	1.58	0.12	3.08	1.13	0.42	0.67	-0.613	0.541
4	إلزام ورثة المكلف المتوفى أو من يمثلهم بتقديم إقرار ضريبي عنه خلال 60 يوماً من تاريخ الوفاة؛ حدّ من التهرب الضريبي.	3.15	1.11	1.04	0.30	3.00	1.15	0.00	1.00	-0.641	0.523
5	تقديم المكلف لإقراره الضريبي عن طريق شركات البريد المعتمدة من دائرة ضريبة الدخل؛ حدّ من التهرب الضريبي.	2.95	1.06	-0.36	0.72	2.28	1.05	-4.27	0.00	-3.097	0.003
6	تقديم المكلف لإقراره الضريبي عن طريق البنوك المعتمدة من دائرة ضريبة الدخل؛ حدّ من التهرب الضريبي.	3.05	1.12	0.34	0.73	2.31	1.06	-4.10	0.00	-3.308	0.001
7	تقديم المكلف لإقراره الضريبي بالوسائل الالكترونية المعتمدة من دائرة ضريبة الدخل؛ حدّ من التهرب الضريبي.	3.05	1.16	0.33	0.74	2.31	1.08	-4.00	0.00	-3.2	0.002
8	إصدار المدقق قرار تدقيق أولي بحق المكلف في حالة عدم قيامه بتقديم الإقرار الضريبي في الموعد المحدد؛ حدّ من التهرب الضريبي.	3.43	1.12	2.98	0.00	3.49	1.12	2.71	0.01	0.266	0.791
9	إصدار المدقق قرار تدقيق إداري بحق المكلف في حالة عدم تقديمه للإقرار الضريبي بعد مرور 30 يوماً من تاريخ تبليغه الإشعار الخطي بنتيجة قرار التدقيق الأولي؛ حدّ من التهرب الضريبي.	3.31	1.10	2.20	0.03	3.54	1.17	2.88	0.01	0.981	0.329
10	استجواب هيئة الاعتراض لأي شخص يُعتقد بأنّ لديه معلومات حول دخل أي مكلف، ودون أخذ موافقة ذلك المكلف؛ حدّ من التهرب الضريبي.	3.10	1.00	0.77	0.44	2.87	1.17	-0.68	0.50	-1.035	0.303
11	التزام المدقق بإصدار قرار تدقيق للإقرار الضريبي خلال سنتين من تاريخ إصدار مذكرة التدقيق ؛ ساهم في الحدّ من التهرب الضريبي.	3.07	1.09	0.47	0.64	2.64	1.06	-2.11	0.04	-1.914	0.059
12	عدم السماح للمدقق بتدقيق الإقرار الضريبي المقدم بعد نفاذ أحكام هذا القانون بمرور أربع سنوات على تاريخ تقديمه؛ ساهم في الحدّ من التهرب الضريبي.	3.11	1.21	0.74	0.46	2.67	1.08	-1.92	0.06	-1.877	0.063
13	إمكانية إجراء التدقيق في مركز عمل المكلف الاعتباري، أو أي مكان آخر يتعلق به؛ حدّ من التهرب الضريبي.	3.16	1.08	1.18	0.24	3.13	1.06	0.76	0.45	-0.162	0.871
14	إمكانية إجراء التدقيق خارج أوقات العمل الرسمي، وبموافقة المدير الخطية؛ حدّ من التهرب الضريبي.	3.31	1.20	2.02	0.05	2.87	1.32	-0.61	0.55	-1.714	0.09
15	إلزام المدقق بذكر الأسس التي تم الاستناد إليها في قرار تدقيق الإقرار الضريبي؛ حدّ من التهرب الضريبي.	3.30	1.22	1.90	0.06	3.31	1.20	1.61	0.12	0.051	0.959
16	الوسط الحسابي والانحراف المعياري لجميع فقرات المحور	3.2	0.806	1.981	.052	2.90	0.697	-0.87	0.388	-1.92	0.057

بالرجوع إلى الجدول (1) تبيَّن أنَّ هناك اختلافًا ذا دلالة معنوية بين إجابات أفراد العينتيْن من المدققين، والخبراء، حيث بلغ مستوى المعنوية لاختبار (t) للعينات المستقلة ≥ من 5%، وبما يتعلق في كلٍّ من الفقرات الآتية: الفقرة الثانية التي تنصُّ على أنَّ: «إجراءات تقديم الإقرار الضريبي لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات سهلة، ولا تحتاج إلى وقت وجهد كبيريْن، وقد ساهمت في الحدِّ من التهرب الضريبي»، وملخص الفقرات (5، 6، 7) المتعلق في «تقديم المكلف لإقراره الضريبي عن طريق (شركات البريد، والبنوك، والوسائل الإلكترونية) المعتمدة من دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حدَّ من التهرب الضريبي، وقد حصلت هذه الفقرات ومن وجهتيِّ نظر المدققين، والخبراء على أوساط حسابية بلغت (3.33، 2.79) ، (2.95، 2.28) ، (3.05، 2.31) ، (3.05، 2.31) على التوالي، وبمعنى أنَّ الخبراء لم يتفقوا مع المدققين بخصوص الوسائل المتَّبعة في تقديم الإقرار الضريبي، ودورها في الحدِّ من التهرب الضريبي؛ وذلك لكون هذه الوسائل مجرد وسيلة لنقل وتسليم الإقرار الضريبي للجهة ذات العلاقة.وبالرجوع إلى الجدول (1) اتفق أفراد العينتيْن بما يتعلق بباقي فقرات المحور المتعلقة في الدور الذي تؤديه إجراءات معالجة الإقرار الضريبي في الحدِّ من التهرب الضريبي؛ حيث كان مستوى المعنوية لاختبار (t) للعينات المستقلة > من 5%، وكانت الأوساط الحسابية لإجابات أفراد العينتيْن قريبة من وسط الاختيار البالغ (3) ؛ ويرى الباحثان أنَّ ذلك قد يعود إلى كون إجراءات تقديم الإقرار الضريبي لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات وإجراءات تدقيقه هي مجرد إجراءات شكلية وروتينية؛ لذا لم تؤد الدور المنشود منها في الحدِّ من التهرب الضريبي من وجهتيِّ نظر أفراد العينتيْن.وتبيَّن من الجدول (1) أنَّ الوسط الحسابي لإجابات كلٍّ من المدققين، والخبراء ولجميع فقرات المحور بلغ (3.2، 2.9) على التوالي، وبمستوى معنوية > 5% لإجابات كلٍّ من العينتيْن، وبمعنى عدم وجود فرق ذي دلالة معنوية عن وسط الاختيار البالغ (3) ، وهو مؤشر على أنَّ إجراءات معالجة الإقرار الضريبي لم تؤد الدور المنشود منها في الحدِّ من التهرب الضريبي من وجهتيِّ نظر أفراد العينتيْن.وأنَّ قيمة المعنوية لاختبار (t) المستقل للعينتين بلغت (0.057) لفقرات المحور جميعها، وهي أكبر من مستوى المعنوية البالغة 5%، وبمعنى عدم وجود فرق معنوي في وجهتيِّ نظر كلٍّ من أفراد العينتيْن في الدور الذي تؤديه إجراءات معالجة الإقرار الضريبي في الحدِّ من التهرب الضريبي، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية للدراسة والتي تنصُّ على أنَّه: « لا يوجد فروق دالة إحصائيًا في إجابات أفراد عينتيِّ الدراسة حول دور إجراءات معالجة الإقرار الضريبي في الحدِّ من التهرب الضريبي في الأردن».وبهذا تتفق كلٌّ من العينتيْن على أنَّ إجراءات معالجة الإقرار الضريبي لا تؤدي دورًا في الحدِّ من التهرب الضريبي في الأردن.

◄ اتجاهات عينتيِّ الدراسة حول الفرضية المتعلقة في (لا يوجد فروق دالة إحصائيًا في إجابات أفراد عينتيِّ الدراسة حول دور الحوافز والإعفاءات في الحدِّ من التهرب الضريبي في الأردن) .

الجدول (2)

الاختبارات الإحصائية المتعلقة في دور الحوافز والإعفاءات في الحدِّ من التهرب الضريبي

ت	الفقرة	df=60 مدققو دائرة ضريبة الدخل والمبيعات				df=38 أعضاء جمعية خبراء ضريبة الدخل والمبيعات				df=98 اختبار t المستقل للعينتين	
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t	sig.	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t	sig.	t	sig.
1	السماح بتقسيط الضريبة والغرامات المستحقة على أي مكلف بناءً على طلب يتضمن أسباب مبررة للتقسيط؛ حدٌ من التهرب الضريبي.	3.54	1.23	3.43	0.001	3.44	1.31	2.072	0.045	-0.405	0.686
2	السماح للمدير، أو من يفوضه، و في حالات استثنائية تخفيض نسبة الدفع المقدم كشرط للتقسيط عما نسبته 25% من الضريبة والغرامات المستحقة، ولأي مكلف؛ حدٌ من التهرب الضريبي.	3.34	1.17	2.30	0.025	3.28	1.34	1.318	0.195	-0.246	0.807
3	إمكانية تقسيط الضريبة والغرامات المستحقة على أي مكلف، لمدة تتجاوز 18 شهراً؛ ساهم في الحدِّ من التهرب الضريبي.	3.31	1.13	2.15	0.036	3.41	1.19	2.161	0.037	0.417	0.677
4	توعية المكلفين بالحوافز والإعفاءات الواردة في القانون؛ ساهمت في الحدِ من التهرب الضريبي.	3.31	1.18	2.07	0.043	3.56	1.17	3.023	0.004	1.051	0.296
5	السماح بتدوير الخسائر إذا بلغت مقداراً لا يمكن تنزيلها بالكامل مرة واحدة إلى الفترات الضريبية التالية ؛ حدٌ من التهرب الضريبي.	3.25	1.19	1.61	0.113	3.59	1.23	2.996	0.005	1.39	0.168
6	إعفاء أول 75000 دينار أردني من دخل الشركات الزراعية؛ لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع؛ حدٌ من التهرب الضريبي.	3.31	1.19	2.04	0.045	3.26	1.25	1.28	0.208	-0.221	0.825
7	الإعفاء الضريبي لكل ما يتحقق للبنوك والشركات المالية غير العاملة في المملكة من البنوك العاملة في المملكة ، من فوائد الودائع والعمولات وأرباح الودائع المشاركة في استثمار البنوك والشركات المالية التي لا تتعاطى بالفائدة ؛ حدٌ من التهرب الضريبي .	3.07	1.18	0.43	0.666	3.03	1.29	0.124	0.902	-0.159	0.874
8	ساهم فتح باب المصالحات في جرائم التهرب من الضريبة في الحدِ من التهرب الضريبي .	3.28	1.25	1.74	0.088	3.49	1.34	2.279	0.028	0.791	0.431
9	معاملة دخل شركات الأشخاص (العائلية أو العادية) نفس معاملة دخل الشركات المساهمة، فيما يتعلق بالإعفاءات السنوية الممنوحة للمكلف الطبيعي؛ ساهمت في الحدِ من التهرب الضريبي.	3.05	1.33	0.29	0.774	2.38	1.43	-2.696	0.01	-2.365	0.02
10	السماح بتنزيل كامل التبرعات المدفوعة لأي جهة رسمية خلال الفترة الضريبية من الضريبة المستحقة ؛ حدٌ من التهرب الضريبي.	3.34	1.09	2.46	0.017	3.31	1.17	1.638	0.11	-0.159	0.874
11	موافقة مجلس الوزراء على تنزيل الاشتراكات والتبرعات المدفوعة في المملكة دون نفع شخصي لمقاصد عديدة بنسبة أقصاها 25% من الدخل الخاضع للضريبة بعد تنزيل كامل التبرعات المدفوعة للجهات الرسمية ؛ حدٌ من التهرب الضريبي .	3.30	1.02	2.26	0.028	3.10	1.19	0.539	0.593	-0.862	0.391
12	السماح للمكلف بدفع ما أستحق عليه من ضريبة ومبالغ أخرى بالشيكات البنكية ؛ حدٌ من التهرب الضريبي .	3.36	1.07	2.65	0.01	2.82	1.34	-0.84	0.406	-2.238	0.027
13	الإعفاء الكلي أو الجزئي من الضريبة لأرباح أنواع محددة من السلع والخدمات ذات المنشأ المحلي عند تصديرها لخارج المملكة ؛ ساهم في الحدِ من التهرب الضريبي .	3.43	0.97	3.42	0.001	3.49	1.30	2.349	0.024	0.252	0.802
14	الوسط الحسابي والانحراف المعياري لجميع فقرات المحور	3.30	0.880	2.65	0.101	3.24	0.948	1.599	0.118	-0.303	0.763

بالرجوع إلى الجدول (2) تبيَّن أنَّ هناك اختلافًا ذا دلالة معنوية بين المدققين، والخبراء، حيث بلغ مستوى المعنوية لاختبار (t) للعينات المستقلة ≥ 5% فيما يتعلق بالفقرة التاسعة المتعلقة في «معاملة دخول شركات الأشخاص (العائلية أو العادية) معاملة دخول الشركات المساهمة نفسها، فيما يتعلق بالإعفاءات السنوية الممنوحة للمكلف الطبيعي؛ ساهمت في الحدِّ من التهرب الضريبي»، والفقرة الثانية عشرة المتعلقة في «السماح للمكلف بدفع ما استحق عليه من ضريبة ومبالغ أخرى بالشيكات البنكية؛ حدَّ من التهرب الضريبي»؛ وبلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينتيْن على الفقرتيْن السابقتيْن (3.05، 2.38) ، (3.36، 2.82) على التوالي، مع ملاحظة انخفاض وسط إجابات الخبراء لهاتيْن الفقرتيْن عن وسط الاختبار البالغ (3) ؛ ويرى الباحثان أنَّ ذلك قد يعود إلى أنَّ الخبراء هم مَنْ يمثل المكلفين أو هم أنفسهم مكلفون (حيث يكون وقع الأثر السلبي عليهم أبلغ وأشد) ، حيث ساوت الفقرة التاسعة المذكورة أعلاه في المعاملة بين دخل الشركات الأشخاص ودخل الشركات المساهمة، فمن باب العدل والإنصاف أَنْ يُعامل كلُّ مكلفٍ بطريقة مختلفة عن غيره من المكلفين المختلفين من نواحٍ عديدة.ويعتقد الباحثان أنَّ ما وردٍ في الفقرة الثانية عشرة بخصوص السماح للمكلف بدفعٍ ما استحق عليه من ضريبة ومبالغ أخرى بالشيكات البنكية لم يحدّ من التهرب الضريبي من وجهة نظر الخبراء؛ ويعود السبب في ذلك إلى أنَّ اهتمام المكلف الأساسي في نهاية الأمر منصبٌّ نحو تقليل مبلغ الضريبة المدفوعة لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات لأدنى حدٍّ ممكن بغضِّ النظر عن طريقة الدفع سواءً كانت نقدًا أم بالوسائل الأخرى ومنها الشيكات.وبالرجوع إلى الجدول (2) تبيَّن عدم وجود اختلاف ذي دلالة إحصائية بين وسط إجابات المدققين، والخبراء لجميع الفقرات الباقية باستثناء الفقرتين (9، 12) المذكورتيْن أعلاه، حيث بلغ مستوى المعنوية لاختبار (t) للعينات المستقلة > 5%.

وبالرجوع إلى الجدول (2) تبيَّن أنَّ الوسط الحسابي لإجابات كلٍّ من المدققين، والخبراء ولجميع فقرات المحور بلغت (3.30، 3.24) على التوالي، وبمستوى معنوية > من 5%، وبمعنى عدم موافقة كلٍّ من المدققين، والخبراء، على الدور الذي تؤديه الحوافز والإعفاءات في الحدِّ من التهرب الضريبي.وتبيَّن من اختبار (t) المستقل للعينتين أنَّ قيمة المعنوية لجميع فقرات المحور بلغت 0.763 وهي أكبر من 5%، وبمعنى عدم وجود فرق معنوي في اتجاهات عينتيِّ الدراسة في الدور الذي تؤديه الحوافز والإعفاءات في الحدِّ من التهرب الضريبي، وبناءً على ذلك نقبل الفرضية العدمية التي تنصُّ على إنَّه: « لا يوجد فروق دالة إحصائيًا في إجابات أفراد عينتيِّ الدراسة حول دور للحوافز والإعفاءات في الحدِّ من التهرب الضريبي في الأردن « حيث اتفقت كلٌّ من العينتيْن على أنَّ الحوافز والإعفاءات

لا تؤدي دورًا في الحدِّ من التهرب الضريبي في الأردن.

◄ اتجاهات عينتيِّ الدراسة حول الفرضية المتعلقة في: (لا يوجد فروق دالة إحصائيًا في إجابات أفراد عينتيِّ الدراسة حول دور العقوبات والغرامات في الحدِّ من التهرب الضريبي في الأردن).

الجدول (3)

الاختبارات الإحصائية المتعلقة في دور العقوبات والغرامات في الحدِّ من التهرب الضريبي

ت	الفقرة	df=60 مدققو دائرة ضريبة الدخل والمبيعات				df=38 أعضاء جمعية خبراء ضريبة الدخل والمبيعات				df=98 اختبار t المستقل للعينتين	
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t	sig.	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t	sig.	t	sig.
1	إلزام المكلف بقرار من المدير بدفع غرامة وبحدٍ أقصاه 500 دينار أردني، إذا تخلف عن التسجيل لدى الدائرة وفق أحكام هذا القانون يحدُّ من التهرب الضريبي.	3.54	1.13	3.73	0.00	3.62	1.02	3.78	0.001	0.33	0.74
2	إلزام المكلف بدفع غرامة تأخير عن كل أسبوع تأخير أو أي جزء منه بنسبة 0.004 من قيمة ما أستحق عليه من ضريبة أو مبالغ أخرى، في حال قيام المكلف بدفع أو باقتطاع أو بتوريد ما أستحق عليه، بعد انتهاء المواعيد المحددة في القانون يحدُّ من التهرب الضريبي.	3.54	1.12	3.78	0.00	3.87	0.95	5.73	0.00	1.53	0.13
3	إلزام المكلف بدفع غرامة تأخير عن كل أسبوع تأخير أو أي جزء منه بنسبة 0.004 من قيمة ما أستحق عليه من ضريبة أو مبالغ أخرى، في حال قيامه بتعديل أي خطأ في الإقرار الضريبي قبل إصدار المدقق مذكرة تدقيق بشأنه ، أو قبل اكتشاف الدائرة لهذا الخطأ يحدُّ من التهرب الضريبي.	3.48	1.13	3.27	0.002	3.62	1.07	3.60	0.001	0.62	0.539
4	إذا قدم المكلف الإقرار الضريبي، ودفع الضريبة المصرح بها في المواعيد المحددة، وتوجب على المكلف بعد التدقيق دفع أي فرق ضريبي، فإن غرامة التأخير المتراكمة عن كل أسبوع تأخير أو أي جزء منه يجب أن لا تزيد عما نسبته 35% من قيمة الفرق يحدُّ هذا من التهرب الضريبي.	3.34	1.17	2.30	0.025	3.51	1.10	2.92	0.006	0.72	0.473
5	إلزام الشخص الاعتباري من الشركات المساهمة العامة والخاصة الذي يتأخر عن تقديم الإقرار الضريبي في الموعد المحدد بدفع غرامة بقرار من المدير بقيمة 500 دينار أردني يحدُّ من التهرب الضريبي.	3.41	1.12	2.87	0.006	3.67	1.11	3.76	0.001	1.13	0.263
6	إلزام الشخص الاعتباري من غير الشركات المساهمة العامة والخاصة الذي يتأخر عن تقديم الإقرار الضريبي في الموعد المحدد بدفع غرامة بقرار من المدير بقيمة 200 دينار أردني يحدُّ من التهرب الضريبي .	3.43	1.06	3.15	0.003	3.64	1.04	3.86	0.00	1.00	0.321
7	الحجز التحفظي على ما يعادل قيمة الضريبة والغرامات والمبالغ الأخرى المستحقة على المكلف إذا كان لديه نقد يحدُّ من التهرب الضريبي.	3.57	1.10	4.07	0.00	3.77	0.90	5.33	0.00	0.93	0.357
8	الحجز التحفظي على ما يعادل ضعف قيمة الضريبة والغرامات والمبالغ الأخرى المستحقة على المكلف إذا كان لديه أصول من غير النقدية يحدُّ من التهرب الضريبي.	3.52	1.23	3.32	0.002	3.87	0.86	6.30	0.00	1.65	0.101
9	منع المكلف من السفر إذا كان مطلوباً منه دفع ضريبة أو أي مبالغ أخرى تزيد عن 2000 دينار أردني، أو إذا ثبت بأنه قد يقوم بتهريب أمواله، أو التصرف بها بقصد منع التنفيذ عليها بأي شكل من الأشكال يحدُّ هذا من التهرب الضريبي.	3.74	1.05	5.50	0.00	3.97	0.96	6.34	0.00	1.14	0.258
10	معاقبة المكلف الذي يقوم بإخفاء أي نشاط أو أي جزء منه مما يخضع للضريبة بعقوبات منها: الحبس من شهر إلى سنة يحدُّ هذا من التهرب الضريبي.	3.66	1.15	4.44	0.00	4.03	0.96	6.68	0.00	1.67	0.099
11	تغليظ ومضاعفة العقوبات بحق المكلف عند تكراره للأفعال غير القانونية مرة أخرى يحدُّ من التهرب الضريبي .	3.74	1.14	5.06	0.00	4.21	0.89	8.42	0.00	2.17	0.032
12	إلزام المكلف بدفع تعويض قانوني بنسبة 15% من الفرق الضريبي المكتشف نتيجة تدقيق الإقرار الضريبي إذا كانت قيمة هذا الفرق أكثر من 20% ولغاية 50% من الضريبة المستحقة قانوناً يحدُّ من التهرب الضريبي .	3.59	1.02	4.51	0.00	3.77	1.13	4.23	0.00	0.82	0.415
13	إلزام المكلف بدفع تعويض قانوني بنسبة 80% من الفرق الضريبي المكتشف نتيجة تدقيق الإقرار الضريبي إذا كان هذا الفرق أكثر من 50% من الضريبة المستحقة قانوناً يحدُّ من التهرب الضريبي .	3.62	1.08	4.49	0.00	3.79	1.17	4.23	0.00	0.75	0.455
14	إلزام المكلف بدفع تعويض قانوني بنسبة 100% من الفرق الضريبي المستحق عليه بموجب قرار التدقيق الإداري يحدُّ من التهرب الضريبي .	3.66	1.20	4.28	0.00	3.85	1.20	4.39	0.00	0.78	0.440
15	إلزام المكلف بدفع ربع قيمة التعويض القانوني المحسوب بنسبة من الفرق الضريبي المكتشف نتيجة تدقيق الإقرار الضريبي في حال موافقة المكلف على قرار التدقيق ، أو على قرار التدقيق الإداري ، أو على القرار الصادر عن هيئة الاعتراض يحدُّ من التهرب الضريبي .	3.64	1.11	4.49	0.00	3.72	1.10	4.08	0.00	0.35	0.730
16	إلزام المكلف بدفع نصف قيمة التعويض القانوني المحسوب بنسبة من الفرق الضريبي المكتشف نتيجة تدقيق الإقرار الضريبي في حال قام بإجراء مصالحة مع الدائرة على أي ضريبة أو غرامات مستحقة عليه يحدُّ من التهرب الضريبي.	3.49	1.09	3.53	0.001	3.59	1.16	3.17	0.003	0.43	0.670
17	الوسط الحسابي والانحراف المعياري لجميع فقرات المحور	3.56	.907	4.83	0.00	3.78	.791	6.16	0.00	1.24	.217

بالرجوع إلى الجدول (3) تبيَّن أنَّ هناك اختلافًا ذا دلالة معنوية بين الوسط الحسابي لإجابات المدققين، والخبراء، حيث بلغ مستوى المعنوية لاختبار (t) للعينات المستقلة ≥ من 5% فيما يتعلق في الفقرة الحادية عشرة التي تنصُّ على أنَّ: «تغليظ ومضاعفة العقوبات بحق المكلف عند تكراره للأفعال غير القانونية مرة أخرى يحدُّ من التهرب الضريبي» حيث بلغ الوسط الحسابي (3.74، 4.21) على التوالي، ويلاحظ ارتفاع الوسط الحسابي لإجابات الخبراء عن الوسط الحسابي لإجابات المدققين؛ ويرى الباحثان أنَّ ذلك يعود إلى كون الخبراء وكلاء المكلفين، إنْ لم يكونوا هم أنفسهم مكلَّفون، وعليه فالفقرة الحادية عشرة أشارت إلى تغليظ العقوبات ومضاعفتها بمفهومها الواسع من مالي ومقيِّد للحرية أو مانع للمكلف من ممارسة نشاطه عند تكراره لفعلٍ غير قانونيٍّ مرات أخرى؛ وهذا يدعو المكلف لأن يفكر بعمق وروية بالإذعان والالتزام بدفع الضرائب المستحقة، لا أَنْ يعرقل مسيرة نشاطه، ويعوق توسع أعماله وطموحاته. وبالرجوع إلى الجدول (3) تبيَّن عدم وجود اختلاف ذي دلالة معنوية بين وسط إجابات المدققين، والخبراء لجميع الفقرات المتعلقة في دور العقوبات والغرامات في الحدِّ من التهرب الضريبي وباستثناء الفقرة الحادية عشرة المذكورة أعلاه، حيث بلغ مستوى المعنوية لاختبار (t) للعينات المستقلة > 5%، وبمعنى اتفقت وجهتا نظر العينتيْن حول الدور الذي تؤديه العقوبات والغرامات في الحدِّ من التهرب الضريبي في الأردن. بالرجوع إلى جدول رقم (3) تبيَّن أنَّ الوسط الحسابي لإجابات المدققين، والخبراء، بلغ (3.56، 3.78) على التوالي وبمستوى معنوية بلغت 0.00 وهي أقل من 5%، بمعنى أنَّ أفراد العينتيْن متفقون على الدور الذي تؤديه العقوبات والغرامات في الحدِّ من التهرب الضريبي في الأردن.وتبيَّن أنَّ قيمة المعنوية لاختبار (t) للعينات المستقلة بلغت 0.217 وهي أكبر من 5%، بمعنى عدم وجود فرق ذي دلالة معنوية بين اتجاهات أفراد العينتيْن حول الدور الذي تؤديه العقوبات والغرامات في الحدِّ من التهرب الضريبي في الأردن، وبالتالي يتمُّ رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنصُّ على اتجاهات عينتيِّ الدراسة حول الفرضية المتعلقة في:

◄ (لا يوجد فروق دالة إحصائيًا في إجابات أفراد عينتيِّ الدراسة حول دور النسب الضريبية في الحدِّ من التهرب الضريبي في الأردن) .

الجدول (4)

الاختبارات الإحصائية المتعلقة في دور النسب الضريبية في الحدِّ من التهرب الضريبي

ت	الفقرة	df=60				df=38				df=98	
		مدققو دائرة ضريبة الدخل والمبيعات				أعضاء جمعية خبراء ضريبة الدخل والمبيعات				اختبار t المستقل للعينتين	
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t	sig.	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t	sig.	t	sig.
1	اقتطاع الضريبة بنسبة 5% من منبع دخل الأشخاص الاعتباريين المدفوع من بدل الخدمة ، أو بدل إيجار العقار ، أو من الدخل المتحقق من فوائد وعمولات البنوك والشركات المالية التي لا تتعاطى بالفائدة يحدُّ من التهرب الضريبي	3.56	1.09	4	0.00	3.87	1.10	4.93	0.00	1.40	0.164
2	نسبة اقتطاع الضريبة من منبعها والبالغة 7% من دخل استثمارات الأشخاص الاعتباريين، ومن الإتاوات، و من أي دخل آخر غير معفي من الضريبة تساهم في الحدّ من التهرب الضريبي	3.52	1.03	3.99	0.00	3.87	1.03	5.28	0.00	1.65	0.103
3	نسبة اقتطاع الضريبة من منبعها والبالغة 10% من دخل أرباح الجوائز، والياناصيب ، الذي يتجاوز مقدار أو قيمة أي منها 1000 دينار يحدُّ من التهرب الضريبي .	3.56	1.09	4	0.00	3.74	1.02	4.56	0.00	0.86	0.394
4	تخفيض النسب الضريبية المفروضة على البنوك من 35% إلى 30% يحدُّ من التهرب الضريبي .	3.16	1.04	1.24	0.22	3.10	1.21	0.53	0.60	-0.27	0.787
5	تخفيض نسبة الضريبة المفروضة على الشركات المالية التي ينص عقد تأسيسها ونظامها الأساسي على أن من غاياتها ممارسة أنشطة مالية باستثناء قبول الودائع غير مشروطة التوظيف من 35% إلى 24% يحدُّ من التهرب الضريبي .	3.25	0.99	1.93	0.06	3.26	1.21	1.33	0.19	0.05	0.962
6	تخفيض نسبة الضريبة المفروضة على شركات الاتصالات الأساسية ، والتأمين ، والوساطة المالية ، والأشخاص الاعتباريين الذين يمارسون أنشطة التأجير التمويلي ، من 25% إلى 24% يحدُّ من التهرب الضريبي .	3.11	1.05	0.85	0.40	3.21	1.26	1.02	0.32	0.39	0.699
7	تخفيض نسبة الضريبة المفروضة على قطاع التعدين ، والصناعة ، والفنادق ، والمستشفيات ، والنقل والمقاولات الإنشائية ، من 15% إلى 14% يحدُّ من التهرب الضريبي .	3.26	0.96	2.12	0.04	3.21	1.24	1.03	0.31	-0.25	0.808
8	موافقة مجلس الوزراء على التخفيض التراكمي المشروط للنسب الضريبية الحالية بما لا يزيد عن 1% سنوياً ولحدود معينة يحدُّ من التهرب الضريبي .	3.20	0.85	1.80	0.08	3.41	1.16	2.20	0.03	0.99	0.326
9	إلزام المكلف الذي يمارس أنشطة أعمال ، ودخله الإجمالي في السنة السابقة يزيد على نصف مليون دينار أردني ، بتوريد دفعتين مقدماً عن نصفي السنة المعنية بنسبة 37.5% من الضريبة المحتسبة بناءً على البيانات المالية المقدمة للدائرة عن نصفي سنة 2012 وما بعدها يحدُّ من التهرب الضريبي .	3.34	1.06	2.53	0.01	2.79	1.32	-0.97	0.34	-2.18	0.032
10	إلزام المكلف الذي يمارس أنشطة أعمال ، ودخله الإجمالي في السنة السابقة يزيد على نصف مليون دينار أردني ، بتوريد دفعتين مقدماً عن نصفي السنة المعنية بنسبة 37.5% من الضريبة الواردة في إقرار السنة السابقة مباشرةً للعام 2012 وما بعدها يحدُّ من التهرب الضريبي .	3.48	0.98	3.80	0.00	2.79	1.30	-0.98	0.33	-2.80	0.007
11	الوسط الحسابي والانحراف المعياري لجميع فقرات المحور	3.34	0.776	3.46	0.001	3.33	0.782	2.6	.013	-.117	0.907

وبالرجوع إلى الجدول (4) تبيَّن وجود اختلاف معنوي في الأوساط الحسابية لإجابات المدققين، والخبراء، حيث بلغ مستوى المعنوية لاختبار (t) للعينات المستقلة ≤ 5% فيما

يتعلق بالفقرة التاسعة والعاشرة اللتين نصُّهما: «إلزام المكلف الذي يمارس أنشطة أعمال، ودخله الإجمالي في السنة السابقة يزيد على نصف مليون دينار أردني، بتوريد دفعتين مقدماً عن نصفي السنة المعنية بنسبة 37.5% (من الضريبة المحتسبة بناءً على البيانات المالية المقدمة للدائرة عن نصفي سنة 2012 وما بعدها) أو (من الضريبة الواردة في إقرار السنة السابقة مباشرة للعام 2012 وما بعدها) يحدُّ من التهرب الضريبي» حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينتيْن (3.34، 2.79) ، (3.48، 2.79) على التوالي، حيث ارتفع الوسط الحسابي في الفقرتين السابقتين من وجهة نظر المدققين، في حين لم يوافق الخبراء على هذا الدور؛ ويرى الباحثان أنَّ ذلك قد يعود إلى أنَّ الفقرتين (9، 10) المذكورتين أعلاه ركزتا على الدفعات المقدمة الواجب على المكلف دفعها، إذا تحقّقت شروط ذلك، حيث لم تساهم الفقرتان المذكورتان في الحدِّ من التهرب الضريبي من وجهة نظر الخبراء؛ كون كلٌّ واحدة منهما هي نفسها قد تتضمن وسيلة تهرب بنصٍّ القانون، فإذا ما استخدم المكلف خبرته المعمقة، وخاصة الخبراء منهم في هذا المجال بحيث يتمكن من تخفيض نسبة معينة من الدخل، وبالتالي عدم الخضوع للضريبة بخصوص الدفعات المقدمة الواجب عليه دفعها.وبالرجوع إلى الجدول (4) تبيَّن أنَّ الوسط الحسابي لإجابات الفقرات المتعلقة بالدور الذي تلعبه النسب الضريبية جميعها في الحدِّ من التهرب الضريبي وباستثناء الفقرتين (9، 10) سابقتي الذكر لم يكن هناك اختلاف معنوي في الأوساط الحسابية لإجابات أفراد العينتيْن، وبمستوى معنوية > من 5%؛ حيث اتفق كلٌّ من المدققين، والخبراء، على الدور الذي تؤديه النسب الضريبية في الحدِّ من التهرب الضريبي فيما يتعلق بهذه الفقرات، وتبين من الجدول (4) أنَّ الوسط الحسابي لفقرات المحور جميعها بلغ (3.34، 3.33) وبمستوى معنوية أقل من 5%، وبمعنى أنَّ أفراد العينتيْن موافقون على الدور الذي تؤديه النسب الضريبية في الحدِّ من التهرب الضريبي في الأردن.

وتبيَّن أنَّ قيمة اختبار (t) للعينات المستقلة بلغت (0.117) وبمستوى معنوية (0.907) وهي أكبر من 5%، وبمعنى عدم وجود فرق في الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينتين في الدور الذي تؤديه النسب الضريبية في الحدِّ من التهرب الضريبي في الأردن، وبمعنى قبول الفرضية البديلة والتي تنصُّ على: (يوجد فروق دالة إحصائيًا في إجابات أفراد عينتيِّ الدراسة حول دور النسب الضريبية في الحدِّ من التهرب الضريبي في الأردن) .

النتائج والتوصيات:

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية:

1. لم تؤدِ إجراءات معالجة الإقرار الضريبي دوراً في الحدِّ من التهرب الضريبي في الأردن، من وجهتيِّ نظر المدققين، والخبراء، وبوسط حسابي بلغ (3.20، 2.90) على التوالي.

2. لم تؤدِ الحوافز والإعفاءات دوراً في الحدِّ من التهرب الضريبي في الأردن من وجهتيِّ نظر المدققين، والخبراء، وبوسط حسابي بلغ (3.30، 3.24) على التوالي.

3. أدَّت العقوبات والغرامات دوراً في الحدِّ من التهرب الضريبي في الأردن من وجهتيِّ نظر المدققين، والخبراء، وبوسط حسابي بلغ (3.56، 3.78) على التوالي.

4. أدَّت النسب الضريبية دوراً في الحدِّ من التهرب الضريبي في الأردن من وجهتيِّ نظر المدققين، والخبراء، وبوسط حسابي بلغ (3.34، 3.33) على التوالي.

توصيات الدراسة:

من أهم توصيات الدراسة، بناءً على النتائج التي كشفت عنها الدراسة، ما يأتي:

1. الإفادة من أهل الخبرة والاختصاص في إعادة النظر في شروط تقديم الإقرار الضريبي إلى دائرة ضريبة الدخل والمبيعات وإجراءاته، وبما يخدم تحصيل الضريبة في تاريخ استحقاقها، والحدَّ من التهرب الضريبي قدر المستطاع.

2. زيادة اهتمام المشرِّع الأردني بمنح المكلفين المزيد من الحوافز والإعفاءات في قانون ضريبة الدخل والمبيعات، حيث أظهرت الدراسة أنَّ الحوافز والإعفاءات لم تؤد الدور المنشود منها في الحدِّ من التهرب الضريبي في الأردن.

3. عدم معاملة دخول شركات الأشخاص (العائلية أو العادية) معاملة دخول الشركات المساهمة، فيما يتعلق بالإعفاءات السنوية الممنوحة للمكلف الطبيعي؛ فمن باب العدل والإنصاف أَنْ يُعامل كلُّ مكلفٍ بطريقة مختلفة عن غيره من المكلفين المختلفين عنه؛ وعليه فهذه المعاملة غير العادلة قد تولِّد لدى المكلفين المستهدفين الشعور بالظلم، وسلوك السبل الممكنة كافة للتهرب من دفع الضريبة.

4. السماح بتقسيط الضريبة والغرامات المستحقة على أي مكلف بناءً على طلب يتضمن أسباب مبررة للتقسيط، يشكل إحساساً لدى المكلف بالمعاملة الحسنة المقدمة له من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، ويُرتِّب نسبةً من الالتزام والإذعان الضريبي، والاحترام للجهات ذات العلاقة، والذي يترجم في نهاية الأمر إلى دفع ضرائب، وبالتالي يساهم في الحدِّ من التهرب الضريبي.

5. تفعيل عقوبة الحبس عمليًا حيث أفاد بعض أفراد عينتيِّ الدراسة في أثناء الاتصال والالتقاء بهم شخصيًا بأنَّها غير مفعَّلة عمليًا.

6. بذل المزيد من الاهتمام من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حول توفير قاعدة بيانات متكاملة ومتاحة للمهتمِّين، ولدعم أغراض البحث العلمي كي يقدم الحلول والبدائل الممكنة.

7. إجراء دراسات تبحث في حجم التهرب الضريبي في الأردن، وطرق قياسه، ونشر أرقام رسمية بحجمه وأشكاله.

8. إنَّ آراء أفراد العينتيْن والمهتمِّين بالشأن الضريبي يؤكدون على ضرورة تفعيل تصاعدية النسب الضريبية بخصوص قطاع التعدين والبنوك ووفقًا لأحكام الدستور الأردني.

المصادر والمراجع:

أولاً ـ المراجع العربية:

1. أبو سنينه، طارق حمدي، (2008) ، العوامل المؤثرة في التهرب والتجنب الضريبي وعلاقتها بالشكل القانوني لمكتب التدقيق والمحاسبة والشكل القانوني للشركة الصناعية. رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
2. درغام، ماهر موسى، والعمور، سالم عميرة، (2009) ، ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل في قطاع غزة: دراسة تحليلية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 5 (2) .
3. رحال، مصطفى حسين، (2011) ، أثر قانون ضريبة الدخل المؤقت رقم (28) لسنة 2009 في تشجيع الاستثمار في الأردن، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
4. سمور، إبراهيم خليل، (2008) ، مشكلات التقدير الذاتي لضريبة الدخل وفقًا لأحكام قانون ضريبة الدخل الفلسطيني بين الإلزام والالتزام، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.
5. علي، الصادق أحمد علي، ومنصور، فتح الرحمن الحسن، (2013) ، دور حوكمة الشركات في الحدِّ من التهرب الضريبي بالتطبيق على ديوان الضرائب الاتحادي بالسودان: دراسة تحليلية ميدانية، مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية، 14 (1) .
6. قدي، عبد المجيد، (2011) ، دراسات في علم الضرائب، (ط1) ، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
7. المعيش، عبد الكريم، (2008) ، الجزاءات المترتبة على تهرب المكلف وإخلاله بالتزاماته الضريبية في قانون ضريبة الدخل الأردني، رسالة ماجستير، جامعة الإسراء الخاصة، الأردن.
8. ربيعي، خلود، رشيد، ارشد، (2013) ، تقويم دور نظام المعلومات في الحدِّ من التهرب الضريبي، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، 8 (24) .
9. الحاج، طارق، (2003) ، أثر قانون ضريبة الدَّخل الأردني الجديد على تحصيل ضريبة الدَّخل في الأردن، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية _ جامعة النجاح الوطنية، 19 (1) .

10. حسين، رلى عبد الرزاق (2010) ، مدى التزام الفاحص الضريبي الفلسطيني بمعايير المراجعة الدولية وأثر ذلك في الحدِّ من والكشف عن حالات التهرُّب الضريبي، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

11. عبد، سهاد كشكول، (2013) ، التهرُّب الضريبي وأثره على التنمية الاقتصادية في العراق، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، 8 (24) .

12. جمعية خبراء ضريبة الدخل والمبيعات، (2011) ، النظام الأساسي لجمعية خبراء ضريبة الدخل والمبيعات لسنة 2011، عمان، الأردن.

13. حسين، محمد حسين قاسم (2004) ، الجريمة الضريبة والقضاء المختص وفقًا لأحكام قانون ضريبة الدَّخل الأردني رقم (25) لسنة 1964، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

14. الشوابكه، سالم، (2003) ، التهرُّب من الضريبة على الدَّخل في المملكة الأردنية الهاشمية، مجلة الحقوق– جامعة الكويت، 4.

15. العريس، ريما الترك، (2008) . تعبئة الموارد المحلية من أجل تمويل التنمية دور الضريبة في الإيرادات الحكومية في الدول المختارة (2001 – 2006) ، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) ، فريق التكامل الإقليمي وتحويل التنمية إدارة العولمة والتكامل

16. قانون ضريبة الدخل المؤقت رقم (28) ، لسنة 2009، (2009) ، نشر في الصفحة 7131 من العدد 5005 من الجريدة الرسمية بتأريخ 2009/ 12/ 30.

17. قانون ضريبة الدخل وتعديلاته رقم (57) ، لسنة 1985، (1985) ، نشر في الصفحة 1403 من العدد 3343 من الجريدة الرسمية بتأريخ 1/ 10/ 1985.

18. منصور، ايهاب خضر (2004) ، العقوبات الضريبية ومدى فاعليتها في مكافحة التهرُّب من ضريبة الدَّخل في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

19. مهاني، محمود نمر توفيق (2010) ، أثر الحوافز التشجيعية في قانون ضريبة الدَّخل الفلسطيني على الإيرادات الضريبية في قطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.

20. وزارة المالية ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن، (2013) ، التهرب الضريبي ووسائل مكافحته، المؤتمر التاسع لاتحاد سلطات الضرائب في الدول الإسلامية، عمان، الأردن، 2012/ 9/ 29 – 2012/ 10/ 3.

ثانياً - المراجع الأجنبية:

1. *Akram, Muhammad, and Mughal, Muhammad Muazzam (2012) , Reasons of Tax Avoidance & Tax Evasion: Reflections from Pakistan, Journal of Economics and Behavioral Studies, 4 (4) .*
2. *Aljaaidi, Khaled Salmen, and McGee, Robert & Musaibah, Anwar Salem (2012) , The Ethics of Tax Evasion: a Survey of Administrative Sciences› Students in Yemen, International Journal of Business &Management 7) 16 (.*
3. *Al- Moumany, and Al- Ebbini, (2013) . The Role of Accounting Information Systems (AIS) in Combating Tax Evasion, Inter Disciplinary Journal of contemporary Research in Business, 5 (6) .*
4. *Gundarapu, Srinivas, and Vadde, Suresh, (2012) , Factors That Influence Rental Tax Payers' Compliance With Tax System: an Empirical Study Of Mekelle City, Ethiopia, Researchers World- International Refereed Research Journal of Arts, Science & Commerce, 3, (2) .*
5. *Lau,Teck- Chai & Choe,Kum- Lung, (2013) ,The Moderating Effect of Religiosity in the Relationship Between Money Ethics and Tax Evasion, Asian Social Science, 9 (11) .*
6. *Rahhal, Akram, (2014) . The Reasons of Tax Evasion in Palestine: View of Tax Managers in Income Tax Department, International Journal of Economy, Management & Social Sciences, 3 (10) .*
7. *Sekaran, Uma, (2003) , Research Methods for Business: a skill Building Approach, 4th Edition, John Wiley & Sons Inc. New York.*
8. *Warren, S, R, (2005) , Ambiguity about Audit Probability, Tax Compliance & Tax Payer Welfare, Economic Inquiry, 43 (4) .*